الجمهـورية الجزائـرية الديمقـراطية الشعبيـة
وزارة التعليـم العـالي و البحـث العلمـي
جـامعة محـمد خيضـر – بسكرة –
كـلية العلـوم الاقتصـادية و التجـارية و علـوم التسييـر
قسـم علوم التسيير

الموضـوع

دور التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر - بسكرة-

إشكالية مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير
تخصص : فحص محاسبي

إعداد الطالب:
- **حدانة نذير**

الأستاذ المشرف:
- **دبابش محمد نجيب**

رقـم التسجيل:	/master-ge/audit/2017
تـاريخ الإيداع	.....

الموسم الجامعي :2017/2016

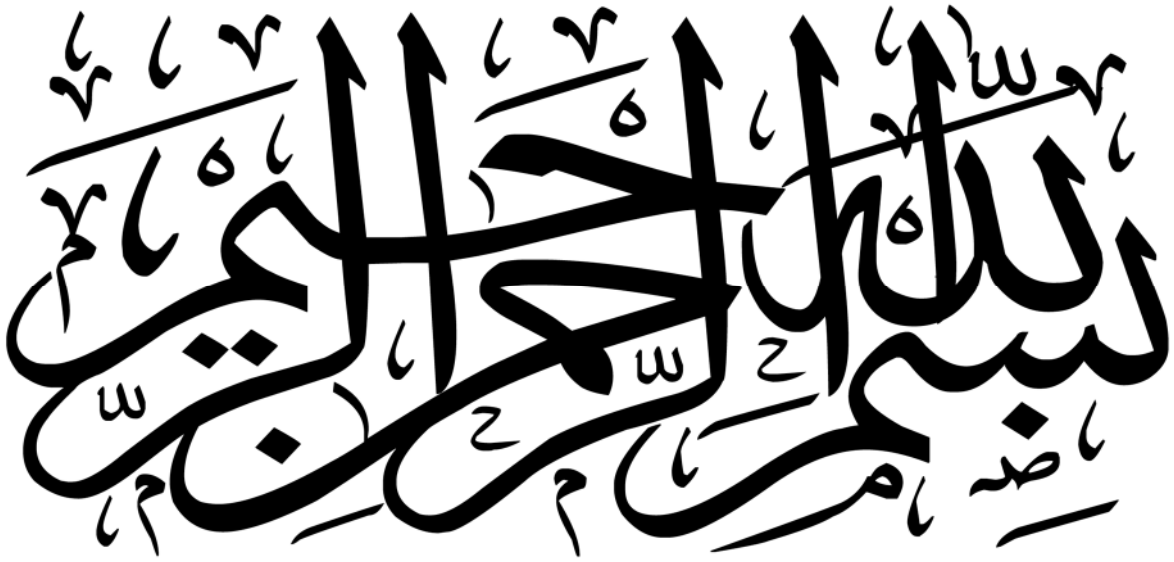
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي حفظهما الله

و اعزهما

إلى كل عائلتي كبيرا و صغيرا

إلى أساتذتي و زملائي

إلى كل الأصدقاء

الشكر و الحمد لله وحده و الصلاة و السلام على آخر الأنبياء

لم يشكر الله من لم يشكر الناس، أتوجه بأسمى عبارات الشكر و العرفان لأستاذي المشرف نجيب دبابش على كل مقدمه لي من وقت و أفكار و توجيهات و جهد من بداية العمل في هذا البحث المتواضع، فجزاه الله عني الأجره كله .

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة على تفضلهم بقيول مناقشة هذه المذكرة .

دون أن أنسى كل من ساعدوني

ألف ألف شكر

الملخص:

جاءت هذه الدراسة لإبراز ماهية التشخيص المالي و كذا استخدامه في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية، من خلال التطرق إلى التشخيص المالي، وتبيان الأهمية التي يكتسيها في قياس ودراسة المردودية المالية لتحقيق الكفاءة و الفعالية وتصحيح الاختلالات الموجودة، بالإضافة إلى عرض أهم المؤشرات المعتمدة في عملية تحسين المردودية المالية وعلاقتها بالتشخيص المالي، وتهدف الدراسة أيضا إلى عرض واقع تطبيق التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر- بسكرة- من خلال تطبيق عملية التشخيص المالي و تفعيل دوره في تحسين المردودية المالية لهذه المؤسسة، وتوصلنا في هذه الدراسة إلى أن التشخيص المالي يقوم بالتأثير الإيجابي على مختلف مؤشرات تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية :

التشخيص المالي، المردودية المالية، الرافعة المالية، المؤسسة الاقتصادية، مؤشرات تحسين المردودية المالية .

Résumé :

Cette étude a été de mettre en évidence ce diagnostic financier et ainsi que son utilisation pour améliorer la rentabilité financière de l'institution économique, en prenant en compte le diagnostic financier, montrant l'importance dans la mesure et l'étude de la rentabilité financière pour atteindre l'efficience et l'efficacité et corriger les déséquilibres existants, ainsi que pour afficher les indicateurs les plus importants adoptés dans le processus de améliorer la rentabilité financière et de sa relation avec le diagnostic financier, l'étude vise également à montrer la réalité de l'application de diagnostic financier pour améliorer la rentabilité financière de l'institution des frères briques Amouri par l'application Biskra- rouge- du diagnostic financier et activation de son rôle dans le processus d'amélioration du rendement De l'institution financière, et nous dans cette étude que le diagnostic

financier est basé sur l'effet positif sur l'amélioration de divers rentabilité économique et financière des indicateurs de l'entreprise.

Mots clés :

Diagnostics financiers, La rentabilité financiére, Effet de leviere financier ,Améliorer les indicateurs de rentabilité financiére.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
كلمة الشكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
المقدمة	**أ– د**
الفصل الأول: التشخيص المالي و تأثيره على المردودية المالية للمؤسسة	01
تمهيد	02
المبحث الأول: مدخل التشخيص المالي	03
المطلب الأول: مفهوم التشخيص والتشخيص المالي وأهم مقاييسه.	03
المطلب الثاني: أهمية وأنواع التشخيص المالي وأهدافه.	10
المطلب الثالث: خطوات وأساليب التشخيص المالي.	15
المطلب الرابع: أدوات ونتائج التشخيص المالي.	18
المبحث الثاني: ماهية المردودية المالية	20
المطلب الأول: مفهوم وأهمية المردودية وأنواعها.	20
المطلب الثاني: مكونات المردودية .	26

المطلب الثالث: مفهوم المردودية المالية وكيفية قياسها.	28
المطلب الرابع: آليات التحكم في المردودية المالية.	30
المبحث الثالث: إستخدامات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية.	32
المطلب الأول: التشخيص المالي في اكتشاف نقاط القوى والضعف.	32
المطلب الثاني: الخطوات العملية التي ينتهجها المسير المالي لتحسين الوظعية المالية للمؤسسة.	33
المطلب الثالث: معيار المردودية المالية و العوامل المؤثرة فيها.	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني:تحسين مردودية المالية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر بإستخدام التشخيص المالي	37
تمهيد	38
المبحث الأول: عموميات حول مؤسسة الإخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر.	39
المطلب الأول: نشأة المؤسسة والهيكل التنظيمي للمؤسسة وتحليله.	39
المطلب الثاني: أفاق وطموحات المؤسسة ونشاطها وسير عملية إنتاجها.	44
المطلب الثالث: المزيج التسويقي للمؤسسة .	50
المبحث الثاني: واقع التشخيص المالي والمردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة	52
المطلب الأول: واقع التشخيص المالي.	52
المطلب الثاني: واقع المردودية المالية.	52
المبحث الثالث : إستخدمات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة	53
المطلب الأول: حساب أنواع المردودية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2014/2012) .	53
المطلب الثاني: حساب السياسات الثلاثة للمردودية المالية للفترة (2014/2012).	61
المطلب الثالث: حساب المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة بدلالة النسب الثلاثة للفترة (2014/2012).	67

المطالب الرابع: حساب أهم مكونات وأهم مقايس المردودية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر لأحمر(2014/2012).	68
المطلب الخامس :تحليل أثر الرفع المالية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2014/2012) .	75
المطلب السادس : مساهمة التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر .	77
خلاصة الفصل	78
الخاتمة	79
قائمة المراجع	83
الملاحق	90

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	إيجابيات و سلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص	6
2	الشركاء ، الحصص ، و المنصب الوظيفية بوحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر(سيدي غزال / بسكرة)	40
3	هيكلة عمالة المؤسسة	41
4	منتجات المؤسسة	46
5	أنواع المنتجات بالوحدة	51
6	حساب المردودية التجارية لمؤسسة الاخوة عموري للآجر الأحمر بسكرة للفترة مابين (2014/2012).	55
7	حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة مابين (2014/2012).	57
8	حساب المردودية المالية لمؤسسة للإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة مابين (2014/2012).	60
9	حساب سياسة التجارية للمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمرللفترة مابين (2014/2012).	62
10	حساب سياسة الإنتاج للمؤسسة الإخوة عموري للآجور الأحمر للفترة مابين (2014/2012).	63
11	حساب سياسة التمويل للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمرللفترة مابين(2014/2012).	65
12	حساب الإنتاجية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمرللفترة (2014/2012).	69
13	حساب الفعالية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمرللفتر (2014/2012).	72
14	حساب القدرة على التمويل للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2014/2012)	74
15	حساب أثر الرافعة المالية و الرفع المالي للمؤسسة الإخوة عموري للأجور الأحمر للفترة (2014/2012) .	76

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	ملخص لأدوات التشخيص المالي	18
2	المنطقة الصناعية –بسكرة–	43
3	سير عملية إنتاج الآجر	49
4	التمثيل البياني للمردودية التجارية للمؤسسة محل الدراسة	55
5	التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة	58
6	التمثيل البياني للمرردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة	60
7	التمثيل البياني للسياسة التجارية للمؤسسة محل الدراسة	62
8	التمثيل البياني للسياسة الإنتاج للمؤسسة محل الدراسة	64
9	التمثيل البياني للسياسة التمويل للمؤسسة محل الدراسة	66
10	التمثيل البياني لنسبة الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة	70
11	التمثيل البياني لنسبة الفعالية للمؤسسة محل الدراسة	72
12	التمثيل البياني للقدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة	74

في ظل التغيرات الاقتصادية والمحيط الحالي اللامستقر، والتطور الكبير الذي عرفته المؤسسة الاقتصادية بكبر حجمها وتعدد وظائفها و بقدرتها على تحقيق أهدافها وخلق ثروة من النشاطات المتعددة التي تقوم بها، وهذا ما أدى إلى اللجوء واهتمام أكثر بعملية التشخيص، الذي يعتبر أداة أساسية وضرورية لعملية التسيير من أجل حماية أصول المؤسسة والتأكد من أن العمل يتم فعلا وفقا للسياسات والإجراءات المحاسبية والموضوعية المتبعة، وبما أن محيط المؤسسة الاقتصادية يشهد تغير كبير وسط محيط تنافسي، تسعى المؤسسة في هذه الظروف إلى اتخاذ القرارات و رسم السياسات التي تحقق أهدافها وتمكنها من المحافظة على مكانتها واستمراريتها في السوق، والبحث عن التفوق والتميز الدائم وذلك بتحسين مردوديتها المالية، وهذه الأخيرة تعد هدف أساسي تسعى أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيقها لأنها تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لها وأدات لقياس الفعالية الاقتصادية، ومعيار لاتخاذ بعض القرارات الهامة، كما أنها وسيلة هامة للمراقبة و اتخاذ القرار المتعلقة بنشاط المؤسسة، وفي سبيل ذلك تبذل المؤسسة الاقتصادية كل طاقاتها الممكنة و تجند كافة إمكانيتها ووسائلها المتاحة لغرض تحقيق الأهداف المرجوة، والحفاظ على توازن المالي .

و بناء على ماسبق فقد حاولنا صياغة الاشكالية الرئيسية التالية :

الإشكالية :

- ماهو دور التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية ؟

و من أجل معالجة هذا التساؤل قمنا بتقسيمه إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية :

1) ما المقصود بالتشخيص المالي ؟

2) ماهي المردودية المالية ؟

3)هل تستخدم مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر التشخيص المالي ؟

4) هل تسعى مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر إلى تحسين مردوديتها المالية ؟

فرضيات الدراسة :

1)التشخيص المالي هو عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة .

2) المردودية المالية عبارة عن المردود المالي الناتج عن استخدام معين .

3) تستخدم مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر التشخيص المالي .

4) تسعى مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر إلى تحسين مردوديتها المالية .

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية

1) تزايد أهمية التشخيص المالي في المؤسسات نتيجة لتطور الحاصلة و التنوع في المؤسسة .

2)الحاجة الملحة للمؤسسات الاقتصادية لتطبيق عملية التشخيص المالي لمساعدتها في تأدية أنشطتها بصورة سليمة و تحقيق أهدافها .

3)كذلك لهذا البحث أهمية على المستوى التطبيقي للمؤسسات الجزائرية إذ من خلاله نحاول إبراز ضرورة تكيف و تأقلم المؤسسة مع الظروف الحالية المحيطة المتميزة بالتغير المستمر .

أهداف الدراسة :

إن دراسة هذا الموضوع تهدف إلى تحقيق ما يلي :

1) توضيح مفهوم التشخيص المالي و معرفة مدى أهميته مع التعرض إلى أدواته و خطواته .

2) تحديد مفهوم المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية و كذلك التعرض إلى أنواعها و آلياتها و مكونتاها و كيفية المحافضة عليها و العمل على زيادتها .

3) إبراز دور التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية .

دوافع اختيار الموضوع :

هناك مجموعة من الأسباب و الدوافع الداعية لاختيار هذا الموضوع منها :

1)الرغبة الشخصية للتعرف أكثر على هذا الموضوع .

2) التوافق مع التخصص الذي ندرسه و هو التدقيق المحاسبي .

.3) حاجة المؤسسة لتطبيق التشخيص المالي لتحقيق الأهداف المطلوبة .

منهجية الموضوع :

للإجابة على التساؤلات المطروحة و اختبار صحة الفرضيات المتبناة،اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من وصف و تحليل الجانب النظري للموضوع، بالإضافة إلى منهج دراسة حالة الذي يمكننا من التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

هيكل الدراسة

لتحقيق أهداف البحث و الإجابة عن التساؤلات تمت هيكلة الموضوع و تقسيمه إلى فصلين ،حيث تناول في كل فصل ما يلي :

الفصل الأول : **عنوانه تشخيص المالي و تأثيره على المردودية المالية للمؤسسة**، وذلك بالتطرق إلى ثلاث مباحث :المبحث الأول مدخل التشخيص المالي، المبحث الثاني ماهية المردودية المالية، المبحث الثالث استخدامات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية .

الفصل الثاني : **عنوانه دراسة حالة للمؤسسة الإخوة عموري للأجور الاحمر للفترة (2014/2012)**، و ذلك بالتطرق إلى ثلاثة مباحث : المبحث الأول تعريف عام للمؤسسة الإخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر، المبحث الثاني واقع التشخيص المالي و تحسين المردودية بالمؤسسة، المبحث الثالث استخدامات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري للأجور الأحمر.

و في أخير ختمنا بحثنا بخاتمة عامة تضمنت أهم النتائج المتوصل إليها، واقتراحات التي يجب أخذها بعين الاعتبار مستقبلا .

الدراسات السابقة :

مذكرة ماجستير بعنوان : آثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية، من إعداد الطالب عقبة قطاف، جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، سنة 2008 ،(دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة–)، نتفق في هذه الدراسة في مجال التشخيص المالي، إلى أن أوجه الاختلاف جاءت في كون الدراسة السابقة كانت على تنافسية المؤسسة، بينما دراستنا تنصب في دور التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية .

مذكرة ماجستير بعنوان : دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، من إعداد الطالب مغريش هارون، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، سنة 2012 ،(دراسة حال مؤسسة الخزف الصحي – الميلية– جيجل)، نتفق في هذه الدراسة في مجال المردودية المالية، إلى أن أوجه الاختلاف جاءت في كون الدراسة السابقة كانت على دورالمراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية، بينما دراستنا تنصب في دور التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الاقتصادية.

تمهيد :

إن هدف المؤسسة الاقتصادية هو العمل على تحقيق مردودية مالية جيدة، حيث تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لها، من أجل التوسع وتحقيق الاستقلالية المالية والاستمرار في مزاولة نشاطها، ولتحقيق هذه المردودية تقوم المؤسسة بدراسة وتحليل وضعيتها المالية لاكتشاف الاختلالات والمشاكل التي تقع على مستواها، عن طريق عملية التشخيص المالي الذي يساعدها على تحديد نقاط القوى للاستفادة منها و الإحاطة بنقاط الضعف لتفاديها وعدم الوقوع فيها مرة آخرة، وذلك من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية وجودة الإنتاج لتحقيق أقصى ربح ممكن من عملية البيع، وسنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول: مدخل لتشخيص المالي .

المبحث الثاني : ماهية المردودية المالية .

المبحث الثالث : استخدامات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية .

المبحث الأول : مدخل لتشخيص المالي

تسعى إدارة المؤسسة إلى البحث عن نقاط القوة و تعزيزها و نقاط الضعف لتفاديها و تصحيحها، من أجل ضمان السير الحسن و المحافظة على أداءها و مردوديتها، حيث تنتهج عدة أساليب في ذلك و التي من بينها نجد التشخيص المالي .

المطلب الأول : مفهوم التشخيص و التشخيص المالي و أهم مقاييسه .

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم التشخيص و التشخيص المالي و أهم مقاييسه .

الفرع الأول : مفهوم التشخيص .

تعتبر كلمة تشخيص ذات مصدر يوناني وتعني القدرة على الإدراك وهي مستخدمة بشكل واسع في ميدان الطب، حيث تقوم على تحديد طبيعة المرض بهدف التوصل إلى الشفاء عبر ملاحظة الأعراض وتحديد الأسباب، وفي الوقت الحالي أصبح لكلمة التشخيص مستعملين في مختلف الميادين والتي من بينها ميدان تسيير المؤسسات حيث يمكن التشخيص في هذا الميدان من تحديد طبيعة الاختلالات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسة[1].

أولا : تعريف التشخيص

يمكن تعريف تشخيص المؤسسة على أنه: "فحص معمق للمؤسسة بمجرد اكتشاف أعراض غير مرغوب فيها، قد تقود إلى خلل وظيفي، وبذلك يعتبر التشخيص مرحلة مهمة من مراحل حل المشكلة يهدف إلى الوقوف على الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه الأعراض غير المرغوب فيها"[2].

لتشخيص عدة تعاريف نذكر منها[3]:

يمكن تعريف التشخيص على أنه" إدلاء الآراء والأحكام على حالة المؤسسة، والذي قد ينجر عنه الخروج بنتائج إيجابية أو استنتاج نقائص ".

---

[1]– أحمد عبد الكريم حمزة، "**سيكولوجية عسر القراءة (الديسلكسيا)**" ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008 ، ص 57 .

[2] - Alain Rivet : Gestion Financière- Analyse et politique financière de l'entreprise, Edition Ellipses, Paris 2003, P 12.

[3]- توفيق رفاع ، **"محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة "** ، رسالة مجاستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2002 ،ص ص 41،42 .

ويعرف**G.Bsow** التشخيص على أنه " مصطلح يستعمل في العلوم الطبية، أما فيما يخص المجال الصناعي فإنه يستعمل في المؤسسات بهدف استخلاص المعضلات والمشاكل التي تتخبط فيها المؤسسة ".

أما **J.Pthbou** فيعرف التشخيص على أنه "عبارة عن تحليل للإشارات المعبرة والبحث عن الأسباب والمسؤوليات الداخلية والخارجية".

ومما سبق يمكننا استخلاص خصائصها التشخيص على أنه :

- عملية دراسة و تحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشاكل المطروح ؛
- إعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانية ؛
- دراسة كل من رقم الأعمال والنتيجة والمردودية ؛
- يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار .

ثانيا : أهمية التشخيص و شروطه .

1– أهمية التشخيص .

للتشخيص أهمية كبيرة تكمن فيما يلي :

إن تعدد الإشارات التي تعبر عن وجود خلل في العوامل الداخلية والخارجية تؤدي بالمسيرين إلى التشخيص، بهدف تحديد نوع الخلل وسببه ومنه إتباع مجموعة من الإجراءات التي تأخذ بعين الاعتبار وبشكل معمق العناصر التي ظهرت من خلال التشخيص والتدابير المتخذة لمواجهة نقاط الضـعف وتوسيع نقاط القوة .ومنه تظهر أهمية التشخيص فيما يلي [1]:

- يسمح التشخيص بالتنبؤ لمستقبل المؤسسة بالإطلاع على ماضيها أولا ووصف الحاضر ثانيا فهذه الديناميكية الزمنية لعملية التشخيص هي التي تجعل منه تسييرا فعالا ؛
- يسمح بكشف نقاط قوة المؤسسة واستغلالها في إطار إستراتيجياتها كما يسمح بكشف نقاط ضعفها وتوضيح الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلالات ؛

[1] - GadoiuMihaela , Financial Diagnostic Approches &complementarities,Pitesti University , p(01), disponible , sur :http//anale.steconomiceuoradea.ro day،12/ 01/2017.

- يسمح بتحليل الإمكانيات المادية والمالية للمؤسسة، و يساعدنا في شرح النتائج المتحصل عليها مما يسمح بتحليل الانحرافات بين الكفاءات المطلوبة والقرارات الحقيقية للمؤسسة ومن ثمة المقارنة بين الإمكانيات المعطاة وما يمكن تحقيقه بنفس تلك الإمكانيات؛
- يسمح بصياغة إستراتيجية ملائمة ارتباطا بالنتائج المؤقتة لذلك التشخيص ؛
- يسمح بتحديد تموقع المؤسسة في السوق بين منافسيها ؛
- يمكن من معرفة النتائج الممكنة للأهداف المسطرة؛
- يسمح بتقييم الوضعية المالية وبالتالي يساعد على رسم مخطط التعديل ؛
- يساعد في تحليل المحيط بكشف زبائن،سوق،...إلخ.

2- شروط التشخيص .

يتعلق الأمر هنا بمعرفة المكلف بإعداد التشخيص ومدته وتكلفته وكذا توفر المعلومات اللازمة والتي نذكر منها[1] :

أ- الشخص المكلف بإعداد التشخيص : يمكن إعداد التشخيص من طرف إطارات المؤسسة المؤهلين وذوي الخبرة أو الاستعانة بمستشارين خارجيين وهذا يتوقف على رغبة مسيري المؤسسة والمتعاملين معها، وأيضا على تكلفة هذه العملية، والكفاءات المتوفرة في كل طرف، وعلى درجة الثقة التي يمنحها المتعاملون مع المؤسسة لمصداقية النتائج المصرح بها.

إلا أن لكل طريقة إيجابيات وسلبيات كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (01) : إيجابيات و سلبيات الأطراف المكلفة بالتشخيص.

المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة	المشخص المكلف بالتشخيص من خارج المؤسسة
1- الخبرة المكتسبة من التحاليل المماثلة، تتيح الحصول على نتائج سريعة. 2- القيام بدراسة طريقة جديدة تسمح بتسليط الضوء على عناصر قد يتجاهلها أعوان الأمن. 3- رأي خارجي له قابلية أكثر. 4- إن الاستنتاجات المعدة بعد تدخل المستشار الخارجي يتم قبولها بسهولة.	1- أقل خسارة في الوقت نتيجة لأخطار المستشارين الخارجيين. 2- فحص يكون أكثر عمقا،لأن المؤسسة تعلم جيدا ما وراء الظاهر . 3 -خطر أقل على المستوى البسيكولوجي . 4 -تكون المؤسسة أكثر تحفزا للتصرف إذا ما اكتشفت هي نفسها نقاط ضعفها وقوتها .

Source:Hamdi k;comment diagnostiquer et redresser une enterprise, Ed: Rissala, algerie,1995,p22.

[1]- رقية بوشوشة ، ماضي بالقاسم ، " **علاقة التشخيص المالي بإستراتيجية المؤسسة**"الملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ، يومي 22-23 / 05 /2012 .المركز الجامعي سوق أهراس ص 45.

ب– توفير المعلومات :التي يمكن من خلالها اكتشاف أسباب الإختلالات معلومات داخلية وخارجية:

- **معلومات داخلية** :وهي معلومات تتعلق بسير المؤسسة وتخص كل وظيفة فيها وتشمل معلومات عن النتائج، عن المبيعات،طرق التسيير،مشاكل التشغيل، معلومات عن وسائل التنظيم .وتتمثل مصادر المعلومات الداخلية في الوثائق الخاصة بالمؤسسة وثائق محاسبية ومالية، محاضرات.
- **معلومات خارجية** : وتتعلق بالمحيط مثل تصرفات الزبائن، اختياراتهم، أذواقهم ... إلخ .ومصدرها المراكز المتخصصة، الهيئات والدراسات المختلفة .

ج– التكلفة والمدة : تتوقف تكلفة ومدة القيام بالتشخيص على طبيعة التشخيص (مالي، استراتيجي، عام،...) مستوى مساهمة الموظفين والإطارات .

د– توفير الظروف الملائمة داخل المؤسسة لتسهيل مهمة المشخص : إن عملية إعلام وإقناع عمال المؤسسة بضرورة التشخيص يعتبر أمرا ضروريا وحيويا لنجاحها لكونهم يساعدون ويسهلون مهمة المشخص (تأديتها على أحسن وجه) وحتى تكون الأمور جدية بالنسبة للمشخص يستحسن تعيين شخص مسؤول في المؤسسة يسهل مهمتهم في التنقل بين مختلف المصالح ويعالج العراقيل التي تواجهها من حين لآخر.

هـ– اهتمام الإدارة بالعملية:هذا العنصر يبدو غير ضروري لكن التجربة أثبتت عكس ذلك أي أنه كلما كانت الإدارة وعلى رأسها المسؤول الأول مهتمة بهذه العملية كلما تفانت الأطراف الأخرى في المؤسسة في توفير كل ما يحتاجه المشخص، بالإضافة إلى العلاقات الحسنة التي تنشئها معه وأثرها على نوعية التشخيص .

الفرع الثاني: مفهوم التشخيص المالي .

سنتطرق في هذا الفرع إلى مفهوم التشخيص .

أولا: مفهوم التشخيص المالي

هناك عدة تعاريف لتشخيص المالي أهمها :

1- يعرف التشخيص المالي على أنه: "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية" [1] .

2- ويعرف التشخيص المالي كذلك بأنه: "عملية تحويل الكم الهائل من البيانات و الأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية إلى كمّ أقل من المعلومات و أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات"[2].

3- ويعرف ايضا عل انه :"التشخيص المالي يهدف إلى إصدار حكم على الحالة المالية لمؤسسة معينة وهذا لايستلزم فقط المعرفة النظرية والتطبيقية لكن أيضا استنباط طريقة وحكم حقيقي"[3].

4- ويعرف التشخيص المالي على أنه :"النتيجة التطبيقية للتحليل المالي، وهو الوصول إلى الخطوة التي تؤدي إلى التفكير في تحقيق التوازنات المالية والتساؤل عن بعض المشاكل المالية والتنبؤ بالمردودية والخطر المنتظر"[4].

5- يعرف التشخيص المالي بأنه: "العملية التي تقوم بعرض التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية من خلال دراسة الميزانية وجدول حسابات النتائج مع حساب مختلف النسب والتعليق عليها "[5].

6- و يعرف على انه : "القاعدة التي تحلل المؤسسة من منظور عام عبر و وظائفها و تنظيمها و تنفتح على اقتراحات بالتطور و بناءا على هذه المعلومات يتم توجيه المسئولين بهدف تحسين قدرات الشركة " [6] .

---

[1]- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،"**التسيير المالي (الإدارة المالية)**"،دار وائل للنشر،عمان ،2006،ص45.

[2]- مبارك لسلوس ، "**التسير المالي**" ، دوان المطبوعات ، الجزائر ،2004 ،ص 15 .

[3]- خليل أحمد الكايد،"**الإدارة المالية الدولية و العالمية التحليل المالي و الاقتصادي**"، دار كنوز المعرفة، عمان، 2010، ص 36.

[4]- زاهر عبد الرحيم عاطف، **إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق**، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 205 .

[5]- إبراهيم خلدون شريفات، **إدارة و تحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، 2001 ، ص 93 .

[6]- بدر الزمان حمقاني ،"**مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة** "،الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، يومي 20-2010/05/21،المركز الجامعي ورقلة ،ص 2 .

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نستنتج أن التشخيص المالي هو عملية بحث وتقصي، تنطلق من عرض أهم القوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية و المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وأخذها بالدراسة والتحليل من خلال الأدوات المعتمدة في التحليل المالي بالكشف عن نقاط القوة والضعف وإبرازها بشكل دقيق من أجل وصف التصحيحات الضرورية للنقائص من جهة وتعزيز نقاط القوة وتحسين توظيفها واستغلالها لصالح المؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى ومن ثمة تمكين المؤسسة من تجاوز صعوباتها وتحقيق أهدافها.

ثالثا :مقاييس التشخيص المالي :

للتشخيص المالي أربعة مقاييس و هي [1] :

1- المردودية :

تمثل المردودية رهان بقاء المؤسسة ، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من :

- المردودية الاقتصادية
- المردودية المالية

2- القدرة على الوفاء:

وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل ، التي تسمح بتقدير السيولة الحالية أو الأموال الدائمة مطروحا منها الأصول الثابتة رأس المال العامل الصافي والذي يعطي أكثر هيكلية للقدرة على الوفاء ويسمح بالأخذ بعين الاعتبار الخصائص المرتبطة بعملية النشاط.

3- الاستدانة:

يسمح هذا المقياس بتقييم الاستقلالية المالية من خلال النسبة التالية :**مجموع الديون/ الأموال الخاصة**

4- المرونة:

تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها ، هذه الأخيرة هي في نفس الوقت متعلقة بمدى اتساع المديونية

[1]- هشام طرادخوجة ، حسين حمبلي ، **"تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز المالي و آثاره"**، ملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية ، يومي 2012/05/25/24 . المركز الجامعي سوق أهراس ،ص35 .

والمحافظة على السيولة النقدية[1].

إن هذه المؤشرات الأربعة غير مستقلة عن بعضها البعض، فالمردودية مرتبطة بالاستدانة وزيادة الاستدانة تؤثر أو تنقص من المرونة المالية[2] .

المطلب الثاني :أهمية و أنواع التشخيص المالي و أهدافه

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهمية و أنواع التشخيص المالي و أهدافه :

الفرع الأول : أهمية التشخيص المالي

تكمن أهمية التشخيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية من خلال تقديم المعلومات و البيانات المفيدة و الموضوعية و الملائمة لها كما يعتبر التشخيص المالي وسيلة مهمة للتنبؤ بالفشل أو إعسار المؤسسات، فهو منهج أو اتجاه لتعزيز القدرة التنبؤية و تزداد دقته في ذلك كلما استخدم بكفاءة أكثر .

و تتجلى أهمية التشخيص المالي فيما يلي [3] :

- تحديد نسبة الكفاءة باستعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتماداً على مفهوم المر دودية؛
- تحديد المركز المالي و درجة الاستقلالية للمؤسسة بالنسبة لغير الممولين؛
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع و الحجم في الاقتصاد على مستوى الجهة أو البلد؛
- تحديد مدى تحقيق المؤسسة للتوازنات المالية المطلوبة؛
- تحديد مدى تطور أو تحسن الوضعية المالية للمؤسسة و إمكانية تسديد ديونها؛
- إمكانية السماح بالاقتراض مجددا أو انطلاق من هامش الاقتراض المتوفر؛

[1]- ناصر دادي عدون،" **تقنيات مراقبة التسير والتحليل المالي**" ، دار المحمدية، الجزائر، 2000 ،ص11 .

[3]- حمزة الشمخي و إبراهيم الجزراوي،"**الإدرة المالية الحديثة**"، درا الصفاء للطباعة و النشر، الأردن،1998،ص42 .

- تقديم حكم على السياسات المالية و مدى تحقيقها و فعاليتها،و بالتالي على كفاءة المديرين أو المسؤولين على مالية المؤسسة ؛
- اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات نتيجة لوجود إمكانية لذلك؛
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة..الخ .

يعتبر التشخيص المالي من الدعائم الأساسية للمسيرين الماليين داخل المؤسسة للقيام بمختلف الإجراءات في المجال وكقاعدة هامة على أساسها تتخذ قرارات العديد من المتعاملين مع المؤسسة، أو كل من تهمهم وضعية المؤسسة، و استغلالها سواء كمساهمين أو مقترضين أو مصلحة الضرائب ... و هذا كله في إطار الظروف المالية والسياق العام الذي تعمل فيه المؤسسة و كذا الإستراتجية العامة لها[1] .

الفرع الثاني : أنواع التشخيص المالي

يحتوي التشخيص المالي على ثلاثة أنواع تتمثل في التشخيص المالي التطوري و التشخيص المالي المقارن و التشخيص المالي المعياري .

1-التشخيص المالي التطوري:

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي و تقدير الوضعية المالية المستقبلية، و لإجراء هذه الدراسة لابد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي و مالي متطور و فاعل حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية [2].

و يرتكز التشخيص المالي التطوري على العناصر التالية:

أ- تطور النشاط:

أي متابعة التغيرات في النشاط عبر الزمن، اعتمادا على التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو النتائج المحاسبية...الخ، و من ثم الحكم على نمو النشاط فيما إذا كان يتطابق مع أهداف المؤسسة و معطيات و بناء على حالات النمو (مرتفع،

[1]- حمزة محمود الزبيري، "**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق، عمان2000، ص20

[2] - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ، ص 49 .

مستقر،منخفض) يستطيع المحلل المالي مراقبة التطور في هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب طرديا مع تطور النشاط .

ب–تطور أصول المؤسسة:

تعتبر الأصول مجموع الإمكانيات المادية و المعنوية و المالية المستخدمة في ممارسة أنشطتها، و من ثم فمراقبة تطور هذه الإمكانيات يعد ضروري لتشخيص النمو الداخلي و الخارجي، كما يعد مؤشر استراتيجي هام يعبر عن الوجهة الإستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو أو البقاء أو الانسحاب من السوق.

ج –تطور هيكل دورة الاستغلال:

يتكون هيكل دورة الاستغلال من العملاء، الموردين، المخزونات التي تشكل في مجموعها الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال التي ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن و مقارنة نموها بنمو النشاط (الارتفاع في رقم الأعمال)، من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية.

د–تطور الهيكل المالي:

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة و مصادر الاستدانة و بناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة و التمويل الذاتي و مساهمات الشركاء و تحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها و قدرتها على السداد و مدى استقلاليتها المالية و تأثير الاستدانة على المردودية.

هـ–تطور المردودية:

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان للبقاء و النمو و الاستمرارية. و تعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، و عليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطورين و ذلك عن طريق نسب المردودية و آلية أثر الرافعة المالية[1].

2–التشخيص المالي المقارن

يتمثل الفرق بين التشخيص التطوري و التشخيص المقارن أي أن التشخيص التطوري يعتمد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و مراقبته عبر الزمن، أما التشخيص المقارن يرتكز على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة مقارنة مع مؤسسات تمارس نفس النشاط، و منه فالأساس الذي يعتمد عليه التشخيص المقارن هو الحكم على وضع الشركة بناء على معطيات المؤسسات الرائدة في القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة وهذا باستخدام مجموعة من

[1]– إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ، ص50 .

الأرصدة و الأدوات والمؤشرات المالية فالمحلل المالي يهدف من خلال التشخيص المقارن إلى مراقبة الأداء المالي للمؤسسة بناء على التغيرات الحاصلة في المحيط .

3-التشخيص المالي المعياري

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه و بدل مقارنة وضع المؤسسة بمجموعة مؤسسات تنتمي لنفس القطاع، فإننا نلجأ إلى استخدام معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة و مستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات و مكاتب دراسات مختصة، و لتوضيح محتوى هذه الطريقة نقدم مجموعة من المعايير التي اعتمدت من قبل مجموعة من المؤسسات في نشاطات مختلفة :

- معدل الهيكل المالي (الديون/الأموال الخاصة) للمؤسسات البنكية يقدر بـ 8٪؛
- نسبة رقم الأعمال إلى المتر المربع بالنسبة لكبار الأسواق و المعارض؛
- الديون المتوسطة و طويلة الأجل يجب أن لا تتعدى ثلاث أضعاف القدرة على التمويل الذاتي[1].

الفرع الثالث: أهداف التشخيص المالي

التشخيص المالي يهدف إلى [2]:

- إن الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة على الجوانب القوة و الضعف لدى المؤسسة و موقعها في ضل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها، وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب تفادي المخاطر المحتملة و استغلال الفرص؛

- يعتبر التشخيص المالي كأداة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام والوضع النقدي بشكل خاص؛

- يضمن تقييم الموقف الاستراتيجي للمؤسسة من خلال تحديده لنقاط القوة و الضعف في بيئة المؤسسة الداخلية و تقييمه للفرص و التهديدات في البيئة الخارجية للمؤسسة؛
- يضمن مقارنة البيانات و المعلومات الفعلية مع البيانات و المعلومات المخططة (المعايير) و تحديد الانحرافات و بالتالي تحليلها و معرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية و صياغة النماذج؛

[1]- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ، ص51 .

[2]- حسيب بهلول ،" **التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** "،دراسة حالة مذابح الغرب، رسالة ماجستير،تخصص مالية مؤسسة، جامعة عنابة، 2008، ص 2.

- يساعد في تقييم الأداء التشغيلي (الفعلي) ومقارنته بالأداء المخطط، بغرض تحديد الانحرافات لمعرفة أسبابها باستخدام بعض الأساليب الفنية و صياغة النماذج؛

- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة سواء كان على مستوى المؤسسة ذاتها أو على المستوى القومي ؛

- يمكن من خلال نتائجه التنبؤ باحتمالات تعرض المؤسسة إلى ظاهرة الفشل و ما تقود إليه من إفلاس وتصفية ؛
- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها و بالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها و إنقاذ الملاّك من الخسائر المحتملة ؛
- يساعد الإدارة في تحديد المشاكل التقنية الاقتصادية و المالية،و المساعدة في تقييم البيانات الخاصة بمعالجتها ؛
- يتناول مخرجات النظام المحاسبي للوحدات المحاسبية المختلفة و بالتالي يمد مستخدمي القرارات في المجتمع ؛ بالمؤشرات التي ترشد سلوكياتهم لاتخاذ القرارات الرشيدة؛

- يساعد في تحديد العوامل المؤثرة في القيمة السوقية لأسهم المؤسسة و فيها إذا كانت تتسم بالديمومة و الاستقرار فهذا المجال من أهم المجالات التي يضمنها التشخيص المالي باعتبار أن تعظيم القيمة السوقية لأسهم المؤسسة أو تعظيم الثروة بمفهوم تعظيم القيمة السوقية للأسهم العادية هو الهدف الاستراتيجي الذي تدور حوله كل قرارات الإدارة الرشيدة[1]، كما يبحث عن الخلل الوظيفي في وضعية المؤسسة و أدائها [2]؛

- كذلك يهدف إلى اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة ؛

- يساعد في توقع مستقبل المؤسسات من حيث تحديد مؤشرات نتائج الأعمال المتعلقة بها وبالتالي معرفة الإجراءات المناسبة لتفادي إفلاسها وإنقاذ الملاك من الخسائر المحتملة.

مهما كانت الأهداف والنتائج (داخلية أو خارجية) التي يرمي التشخيص المالي إلى تحقيقها، فإنه يجب الإشارة إلى أن هذه العملية تتم وفق منهجية معينة وخطوات متسلسلة. تسعى المؤسسات من خلالها إلى اكتشاف نقاط القوة والعمل على الاستفادة منها؛ ونقاط الضعف بغرض تذليلها والقضاء عليها، حتى تتمكن من اتخاذ قرارات(إستراتيجيات) فعالة تسمح لها بتحقيق أهدافها المرسومة .

[1]– سعود العامري و عبد الستار الصياح ،" **الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية"** ، دار وائل للنشر ، عمان 2003 ، ص 50 .

[2]– عقبة قطاف،"**أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية في الجزائر"**، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبر للجنوب،رسالة ماجستير،تخصص اقتصاد و تسيير،جامعة بسكرة،سنة 2008 ،ص5 .

المطلب الثالث : خطوات و أساليب التشخيص المالي .

سنتطرق في هذا المطلب إلى خطوات و أساليب التشخيص المالي .

الفرع الأول: خطوات التشخيص المالي

يقصد بها تلك الخطوات العملية المتبعة في التشخيص و تختلف هذه الخطوات من مؤسسة إلى أخرى ومن محلل إلى آخر حسب الهدف من التشخيص و بشكل عام تتلخص الخطوات الأساسية لمنهجية التشخيص في النقاط التالية[1] :

- تحديد الهدف من التشخيص (السياسة و القرار المراد اتخاذه) ؛
- الفترة الزمنية المعنية بالدراسة ؛
- اختيار زمن المقاربة أو الطريقة المناسبة للتشخيص(تشخيص تطوري، تشخيص مقارن) ؛
- جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة ؛
- إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب و وضع المؤشرات في الجداول ؛
- التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة ؛
- التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة و مواطن الضعف و وضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة و وضع التوصيات ؛
- رسم السياسات و اتخاذ القرارات المناسبة .

[1]- عريف عبد الرزاق، يحياوي مفيدة، **أثر IAS/IFRS على التحليل المالي**، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-2010/01/18، المركز الجامعي الوادي ، ص 11 .

الفرع الثاني : أساليب التشخيص المالي

تتضمن عملية التشخيص مجموعة من الطرق الممكن استخدامها لتوصيف و تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها و حتى تمكن الاسترشاد بها في عمليات التنبؤ المستقبلية لهذا الأداء ، و من أهم الأساليب المعتمد في عمليات التشخيص نجد [1]:

1-التشخيص المالي بالاعتماد على التدفقات المالية :

يتمثل في التحليل الذي يقوم بمعالجة التدفقات الداخلة و التدفقات الخارجة من المؤسسة في شكل وحدات نقدية ، حيث يشكل أداة مهمة للتحليل المالي ذلك أنه يسمح بمراقبة التوازن بين الاستخدامات و الموارد قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل كما يعد الأداة الوحيدة التي تسمح بضمان أي الإستراتيجيات المالية هي القابلة للتحقيق و في أي شروط وفحص الإستراتيجية المختارة و ذلك بمحاكاة التدفقات المتوقعة الملائمة ، أيضا تاريخيا يسمح بفهم مشاكل الخزينة التي لاقتها المؤسسة .

يمكن من خلال توقعات وعبر المخطط التمويل يعطي لنا إمكانية تحديد احتياجات الأموال للمؤسسة مواردها الداخلية ، مبالغ التمويل الخارجية الضرورية ، معرفة المخاطر التي تلقيها المؤسسة نتيجة صعوبات في الخزينة أو حتى توقف عن الدفع ، و بالتالي يمكن إيجاز أهمية التشخيص المالي وفق التدفقات النقدية في العناصر التالية :

- تقييم تدفق الخزينة التشغيلي الشيء الذي يسمح بقياس الخزينة الناتجة من النشاط ذلك أنه المعلوم بقاء و استمراري المؤسسة متوقف على قدرتها على توليد وخلق فوائض في الخزينة من أنشطتها ؛
- تقييم المجهودات المبذولة فيما يتعلق بالاستثمار المهم هو ذلك الاستثمار الذي يقدم في حياته فائضا في الخزينة يفوق الإنفاق المبدئي؛
- يبين لنا أهمية التنازلات مقارنة بتدفقات الاستثمار؛
- فيما يتعلق بالتمويل يتم البحث فيما إذا كان تدفق الخزينة كافيا لتسديد القروض طويلة الأجل .

2-التشخيص المالي بالاعتماد على المؤشرات المالية:

يعد أهم الأساليب و أكثر استعمالا لما يتمتع به من قدرة و فعالية في تفسير العديد من الجوانب المالية و عناصر الكفاءة لدى المؤسسة ، كما أن هذا الأسلوب قابل للاستخدام في الأسلوبين السابق و اللاحق من أدوات التشخيص المالي ، وقد تتعدد الفئات أو المجموعات التي يتم من خلالها تصنيف هذه المؤشرات المالية إلا أنه يمكن

[1]- بلخير باكاري " **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010 ، ص 28 .

بداية توضيح أن المؤشر المالي يمثل علاقة رياضية بسيطة بين بسط ومقام هذه العلاقة تعكس جانبا من الأداء العملي لكل منهما ، فمثلا ربحية الدينار المستثمر تعكس العلاقة بين مقدار الأرباح التي تحققت و حجم الاستثمارات التي تم توظيفها لتحقيق هذه الأرباح ، ومن ثم فإن العلاقة السببية هي المحور الأساسي و المهم في البحث و التحديد لهذه المؤشرات فمن غير الممكن استخدام مؤشر لا يعكس هذه العلاقة السببية ، ويمكن تحديد المجموعات الأساسية التي يمكن تصنيف المؤشرات تبعا لها على النحو الأتي [1]:

- مؤشرات السيولة ؛
- مؤشرات الرافعة التمويلية و هيكل التمويل ؛
- مؤشرات الربحية ؛
- مؤشرات الكفاءة و معدلات الدوران ؛
- مؤشرات سوق المال ؛
- مؤشرات النشاط .

3-التشخيص المالي بالاعتماد على نماذج التنبؤ بالوضعية المالية:

يرجع الفضل في ظهور هذا الأسلوب إلى مجهودات الباحثون من الولايات المتحدة منذ بداية الستينات في إجراء الدراسات الهادفة إلى تحديد المؤشرات التي يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي و ذلك بتشجيع من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) وهيئة البورصات وذلك في خضم الجدل القائم حول مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن حوادث إفلاس الشركات التي أخضت تتزايد ملحقة أضرارا كبيرة بالمساهمين و المقرضين وغيرهم ، حيث كان Beaver عام 1966 أول باحث أنجز دراسة في هذا المجال فبني نموذجا للتنبؤ لتعثر الشركات ، ثم تبعه في ذلك الباحث Altman بإعداد نموذجه الخاص و الذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج Z-Score وقد بني كل منهما نموذجه على مجموعة من النسب المالية المركبة و المترابطة ضمن سلاسل زمنية يمتد أفقها الزمني على مدار عدة فترات محاسبية ليتشكل منها نموذج إحصائي يضفي على تلك النسب سمة الديناميكية وبقدر يجعلها أداة صالحة للتنبؤ بالفشل المالي للشركات [2].

---

[1]- يوسف محمد محمود " **البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**"منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 ، ص 29.

[2]- محمد مطر ،"**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني (الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية)**" ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،ط2 ، 2006 ، ص 365 .

المطلب الرابع : أدوات و نتائج التشخيص المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى أدوات و نتائج التشخيص المالي .

الفرع الأول: أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي من خلال مهامه إلى تحديد و معرفة جوانب القوة و الضعف في الحياة المالية للمؤسسة، و ذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، و ضمان استمرار التسيير الفعال، و ذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها و التي تظهر من خلال الشكل التالية [1]:

شكل رقم (1): ملخص لأدوات التشخيص المالي

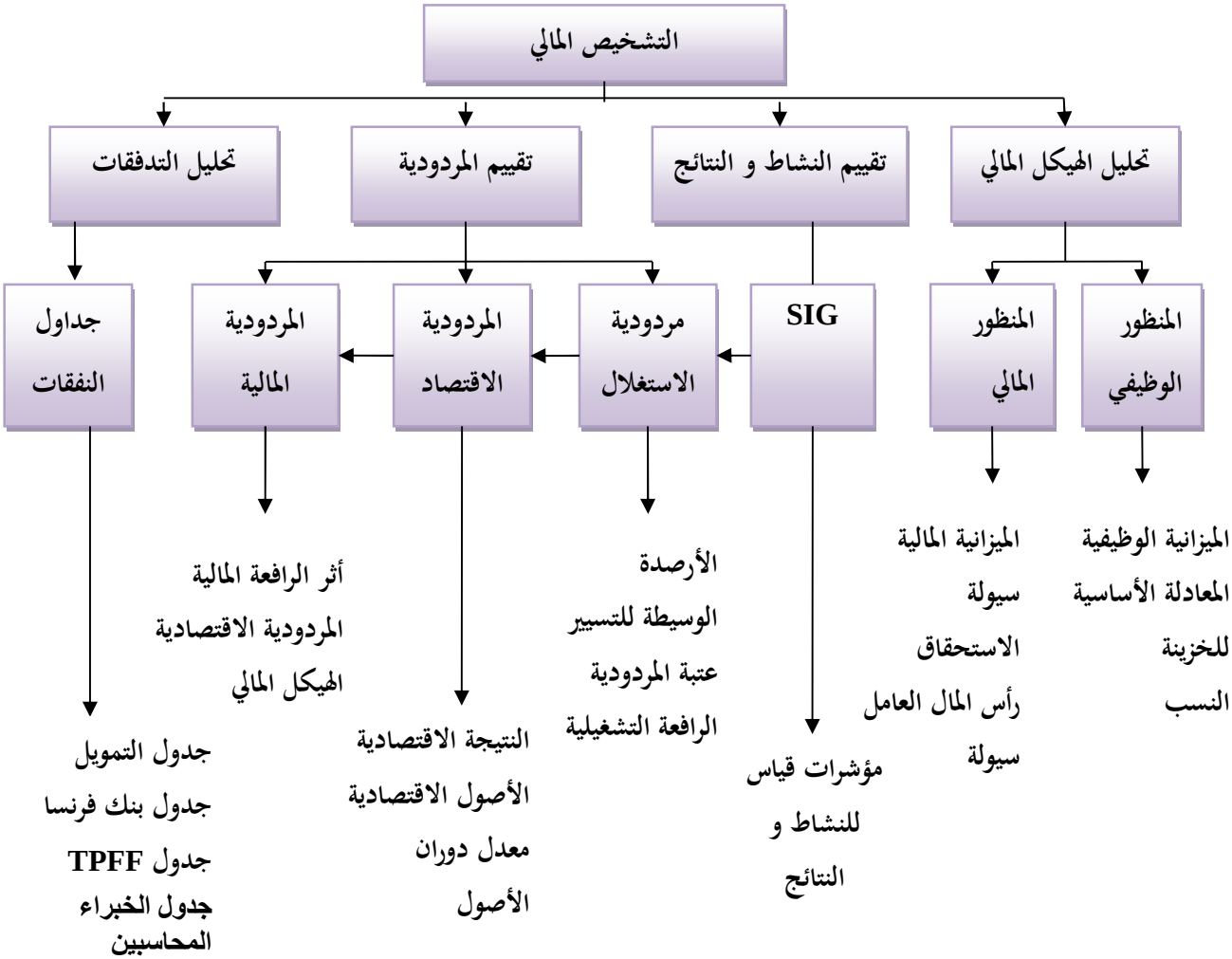

المصدر:إلياس بن ساسي، يوسف قريشي،"التسيير المالي(الإدارة المالية)،دار وائل للنشر 2006،ص52.

[1]– إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره ، ص 51 .

و سيتم شرحها كما يلي [1]:

1-تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية و ملاءة...الخ، و ذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية و مبدأ السيولة و الاستحقاق، أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة و الفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل .

2-تقييم النشاط و النتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج،و الحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، و ذلك باستخدام الأرصدة الوسيطية للتسيير و هي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة، و من خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت إلى النتيجة المحققة، و من ثم يمكن تصور الحلول و الإجراءات التي تبقى على الوضع أو تحسينه حسب كل حال .

3-تقييم المردودية

و هي وسيلة تمكن المحل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، و هي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، و يمكن خلالها اتخاذ قرارات التمويل و قرارات الاستثمار و غيرها.

4-تحليل التدفقات المالية

يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي و التحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي و الوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، و تحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الإستراتيجية و المساعدة في تقييم الإستراتيجية من طرف المؤسسة.

الفرع الثاني :نتائج التشخيص المالي

إن الهدف من التشخيص المالي هو الوصول إلى نتائج مرضية وسريعة وأهم هذه النتائج:

نتائج التشخيص المالي الخارجي [2]:

- توفير المعلومات عن النتائج المالية المحصلة ؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استعداد المؤسسة للاستدانة وقدرتها على تسديد مستحقاتها في الآجال المحددة ؛

[1]- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 52،53 .

[2]- الشريف بوفاس ، بلال حاحلية ، " **التشخيص المالي المبني على المقاربة الوظيفية** " الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية يومي 22، 23/ 2012/05 ، جامعة سوق هراس ،ص7 .

- تقييم الحالة المالية ومدى ضمان مصالح المساهمين والمشتركين ؛
- تقييم مكانة المؤسسة بين منافسيها ونصيبها من الأسهم في السوق المالية ؛
- تقييم النتائج المالية لتحسين مقدار الخزينة ؛
- تقدير المركز المالي للمؤسسة ؛
- تحديد الأخطار (الخطر المالي أو خطر الاستغلال) ؛

اتخاذ القرارات الإستراتجية لمستقبل المؤسسة (قرارات التمويل، قرارات الاستثمار، قرارات توزيع الأرباح.....إلخ) .

المبحث الثاني :ماهية المردودية المالية

المردودية مفهوم واسع تتعدد استخداماتها لكونها أداة لقياس و تقييم نشاط المؤسسة الاقتصادية و تحقيق أرباح تضمن للمؤسسة بقائها و استمرارها و تختلف من مجال إلى آخر، و حتى تتمكن من تحقيق مردودية موجبة على المؤسسة توفير إدارة تتميز بالكفاءة و الفعالية في تسيير المواد المتاحة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المخططة .

المطلب الأول :مفهوم وأهمية المردودية و أنواعها

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم و أهمية المردودية و أنواعها .

الفرع الأول : مفهوم المردودية

لقد تعددت مفاهيم المردودية من محلل إلى أخر، و فيما يلي سنقدم بعض التعاريف الخاصة بها .

أولا:تعريف المردودية لغة

يمكن تعريف المردودية لغة كتالي : "المردودية مشتقة من فعل رد لأي رد و معناه إعادته على التمام أي بدون نقصان منه على الأقل و المعنى اللغوي لها هو الشيء الذي يمكن أن ينتج لنا مردودا أو عائد، إما أصل المردودية فهي مردود أو عائد و المؤسسة يكون لها مردودا إذا كانت نسبة الأموال المتحصل عليها أكبر نسبة الأموال المستمرة أو المستعملة"[1] .

أما اصطلاحا فتعرف كتالي : "المردودية هي العلاقة التي توجد بين النتيجة المحققة و الوسائل المستعملة في تحقيقها " [2].

- المردودية هي عبارة "عن ذلك الارتباط بين النتائج و الوسائل التي ساهمت في تحقيقها حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية" [3] .

---

[1]- صالح محمد الحناوي " **أدوات تحليل و التخطيط في الإدارة**" ، دار النهظة العربية ،مصر،2002، ص65 .

[2]- ناصر دادي عدون ، "**أثر التشريع الجبائي على المردودية المؤسسة و هيكلها المالي**" ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2008 ص 14 .

[3]- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ،مرجع سبق ذكره ،ص 267 .

- المردودية هي عبارة "عن الفائض النقدي الناتج عن فرق بين العمليات الخارجية و الداخلية للمؤسسة و تطبق على كل الأنشطة الاقتصادية وهي عبارة عن العلاقة بين النتيجة المحققة و حجم تكلفة الأموال المستثمرة "[1] .
- كما عرفها كل من " pLoranze " و " R teller ":" بأن المردودية بصفة عامة عبارة عن الفضاء النقدي الناتج عن العمليات الخارجية و الداخلية للمؤسسة ، و بالتالي فالمردودية عبارة عن علاقة بين قوة تحقيق الناتج و حجم تكلفة الأموال المستثمرة "[2].

و منه نستخلص من خلال التعاريف السابقة ما يلي أن المردودية المالية هي عبارة عن العائد المحقق من عملية استثمار الأموال و الموارد المتاحة في المؤسسة الاقتصادية .

و من خلال ذلك يتضح لنا مدى تطور مفهوم المردودية الذي كان في الأول يرتبط باستغلال الأرض ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية داخل المؤسسة، كما يمكننا القول أن المردودية عبارة عن الربح المحصل عليه بعد كل عملية بيع أو إنتاج أو تبادل يعد ذلك طرح النفقات و التكاليف شريطة أن تكون الإمكانيات ضرورية مثل الأموال و القوة البشرية متوفرة .

الفرع الثاني: أهمية المردودية

يمكن إبراز أهمية المردودية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية من عدة جهات و ذلك من خلال معرفة كل الأطراف التي ساهمت في الحصول عليها لأنها تعتبر مصدر ثقة للمتعاملين معها و مصدر قوى بنسبة للمؤسسة يتلخص ذلك فيما يلي[3] :

1- المردودية مصدر ثقة بالنسبة للأطراف المتعاملة مع المؤسسة

و ذلك يتعلق بمختلف المتعاملين مع المؤسسة من أطراف داخلية و خارجية .

أ-بالنسبة للمساهمين : يعتبر المساهمون الدعامة الرئيسية للأموال المستثمرة في المؤسسة، فهم بذلك يخاطرون بضياع حصصهم و لذلك على المؤسسة بذل كل الجهود من أجل تحقيق نتيجة جيدة تعود بالفائدة على الأموال المستثمرة من طرف المساهمون، مما يؤدي إلى خلق الثقة و زيادة الرغبة في الاستثمار نتيجة للتحقيق قوة إرادية جيدة

[1]- سعيد فرحات جمعة ،"**الأداء المالي لمنظمات الاقتصادية** "، (التحديات الراهنة)،دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية،2000،ص63.

[2]- محمد أمين عكوش ،"**أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"،دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن و مؤسسة مدبغة و مراطة الرويبة ، رسالة ماجيستير، تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة الجزائر،2010،ص50

[3]- هارون مغريش ،"**دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية**"،دراسة حالة شركة الخزف الصحي جيجل،رسالة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي،جامعة بسكرة،2012 ،ص ص ،35 ،36 .

للمؤسسة، الأمر الذي يجعله متمسكا بها و أما في حالة تحقيق مردودية ضعيفة يؤدي إلى فقدان الثقة بها، مما يدفعه بالانسحاب من استثمار فيها و البحث عن مؤسسات ذات المردودية الجيدة.

ب–بالنسبة للمقرضين : قبل عملية الموافقة على الإقراض يقوم المقرض بدراسة حول المؤسسة التي تريد الاقتراض لمعرفة مستويات المردودية التي حققتها المؤسسة، وذلك من أجل عدم المخاطرفي منحها القروض التي تحتاجها كما أن المقرض يقوم بمراقبة تطور قيم أسهمها في البورصة، فإذا كانت مرتفعة و في تزايد منتظم فذلك يعتبر كمؤشر على القدرات الاقتصادية و المالية الجيدة للمؤسسة المعنية، الشيء الذي يعزز الثقة فيها و استمرار في إقراضها للحصول على مكافأة كبيرة و في الآجل المحددة.

أما إذا كانت مستويات المردودية متدينة، فإن المقرض يقوم بالاتفاق على منح القروض للمؤسسة على الوفاء بالتزامات التسديد .

ج–بالنسبة للزبائن : على المؤسسة أن تكون على علاقة وثيقة و جيدة مع الزبائن و العمل على توفير الطلبيات المقدمة من طرف الزبائن في الآجال المتفق عليها مع احترام الكميات و المواصفات و احترام الجودة المطلوبة التي يطلبها الزبائن و العمل على اختيار الزبائن الأكثر التزاما لتسديد المستحقات و في حين عدم احترام طلبيات الزبائن فإن ذلك ينعكس سلبا على المؤسسة و انقطاع العلاقة و تدهور الثقة بينهم مما يؤدي إلى انخفاض رقم الأعمال و بتالي انخفاض مردودية المؤسسة .

د–بالنسبة للموردين : يفضل الموردون التعامل مع المؤسسات التي تحقق مردودية جيدة لأن ذلك يعد مصدر ثروة بالنسبة لهم، لأنها تضمن استمرارهم في تموينها بصفة منتظمة، حيث تزداد أرباح الموردون أثناء قيام المؤسسة بتوسيع نشاطها و تطويره، وقيام المورد بالتعاقد مع المؤسسة لتمويلها بشكل دائم و هذا لثقته فيها حيث أن الثقة تزداد بزيادة المردودية و تنخفض بانخفاضها .

هـ–بالنسبة للأجراء : تلعب المردودية دورا هاما بالنسبة للأجراء فتحقيق مردودية مرتفعة تؤدي إلى الحصول العمال على أجورهم و زيادة عليها، في حين المؤسسات التي تحدد الأجور عن طريق الإنتاج و المبيعات فتحقيق الإنتاج بكميات كبيرة يؤدي إلى إرتفاع الأجور و انخفاض كمية الإنتاج يؤدي إلى انخفاض الأجور .

و–بالنسبة للدولة : إن لمردودية المؤسسة أهمية كبيرة بالنسبة للدولة، فتحقيق مردودية مالية مرتفعة يؤدي إلى حصول الدولة على أرباح كبيرة و ذلك عن طريق فرض الضريبة على الأرباح و المقتطعة من النتيجة الإجمالية للسنة المالية، إلى جانب ذلك تستفيد الدولة من توازن ميزان المدفوعات عن طريق الصادرات التي تقوم بها المؤسسة .

2- المردودية ضرورية مالية بالنسبة للمؤسسة

و ذلك من اجل استمرار و تحقيق الأهداف المخططة لها و القدرة على مواجهة التطورات والاضطرابات غيرالمتوقعة :

أ- تحقيق النمو و التطورات و البقاء في السوق:

تعمل إدارة المؤسسة جاهدة للحصول على المردودية ايجابية لضمان بقائها في سوق و ذلك عن طريق مراقبة مردوديتها، خاصة بعد تحويل النظر لمردودية و قيمة المؤسسة من منظور داخلي فقط إلى منظور الخارجي و المتمثل في وجهة نظر السوق المالي من خلال المساهمون الذي يمثلون عنصرا خارجيا على المؤسسة و تحقيق نتائج جيدة يضمن لها النمو و التوسع في نشاطها [1].

ب-الحفاظ على استقلالية المؤسسة :

لكي تحافظ المؤسسة على استقلاليتها يجب أن تمر بنقاط التالية [2] :

- للأرباح دور فعال في تحقيق شبه الاستقلالية ؛
- تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق الأرباح المحققة من نشاطات المتعددة ؛
- يسمح لها التمويل الذاتي بعدم تحمل أعباء تعاقدية (كدفع أو تسديد الديون الناتجة عن عملية اللجوء) ؛
- الحفاظ على الاستقلالية المالية و تدعيم المركز المالي للمؤسسة .

الفرع الثالث: أنواع المردودية

تنقسم المردودية عادة الى ثلاثة أنواع رئيسية هي المردودية التجارية ، المردودية الاقتصادية ، المردودية المالية .

1-المردودية التجارية : هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها ،و تحسب كما يلي[3] :

$$\text{معدل المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100$$

[1]- هواري سويسي ، "**دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة** "، مجلة الباحث ، العدد 7 ،ورقلة ، الجزائر 2009 ص56 .

[2] - عبد الغفار حنفي ، "**أساسيات الإدارة المالية دراسات الجدوى تحليل مالي** "، (هيكل رأس المال بيانات توزيع الأرباح)، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر،2003،ص ص130،129 .

[3]- فاتيحة بليحة ،"**دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية**"،دراسة حالة مؤسسة الأنابيب بغرداية، رسالة ماجيستير غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012 ،ص10 .

و تبين النتيجة المتحصل عليها الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية ، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة .

2- المردودية الاقتصادية :

و هي المردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة ، و تقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي الاستغلال ، و تسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالي لأنها تتحقق قبل عمليات الاهتلاك ، العماليات المالية و عماليات التوزيع ، و تحسب كما يلي[1] :

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية الإجمالي} = \frac{\text{الفائض الإجمالي للاستغلال}}{\text{الأصول الاقتصادية}} \times 100$$

و تبين النتيجة المتحصل عليها العائد من وراء استخدام كل دينار في مجموع أصول المؤسسة .

3- المردودية المالية :

في إطار إقتصاد السوق ، على المؤسسة تحقيق مردودية مرتفعة حتى تستطيع أن تمنح للمساهمين أرباح كافية ، تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهماتهم في رأس مال المؤسسة ، و تحسب كما يلي :

$$\text{معدل المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصفية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

[1]- مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير ، "**التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**"، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر ، 2010،ص 87.

و تبين النتيجة المتحصل عليها مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة ، كلما كان المعدل مرتفعا كلما كان أفضل للمؤسسة، و تعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة

إن المردودية ناتجة عن ثلاثة سياسات أساسية للمؤسسة [1]:

- السياسة التجارية و التي تتمثل في النسبة : نتيجة الدورة / رقم الأعمال الصافي .
- سياسة الإنتاج و التي تتمثل في النسبة : رقم الأعمال الصفية / مجموع الأصول .
- سياسة التمويل و التي تتمثل في النسبة : مجموع الأصول / الأموال الخاصة .

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة}}{\text{رقم الأعمال الصافي}} \times \frac{\text{رقم الأعمال الصافي}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

(السياسة التجارية) (1) (سياسة الإنتاج) (2) (سياسة التمويل) (3)

و يمكن تحليل النسبة الثالثة كما يلي :

$$\frac{\text{مجموع الأموال}}{\text{الأموال الخاصة}} = \frac{\text{أموال خاصة + ديون}}{\text{الأموال الخاصة}} = 1 + \frac{\text{ديون}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

[1]- مليكة زغيب ، بوشنقير ميلود ، المرجع السابق.ص ص 88،89 .

المطلب الثاني : مكونات المردودية

للمردودية مكونين أساسيين المكونات الاقتصادية و المالية :

الفرع الأول : المردودية الاقتصادية

تتكون من عنصرين هامين يتمثلان في :

1-الإنتاجية : تعتبر الإنتاجية مؤشرا على حسن السيرة و الفائدة تعود على المؤسسة على حسن السيطرة لارتفاع الإنتاجية بالنسبة للتكاليف و تتمثل في زيادة الربع الإنتاج و العائد الناتج عن زيادة قيمة المبيعات الناتجة عن زيادة الإنتاج و خفض التكاليف و لاشك إن زيادة المردودية و الأرباح تعتبر من الآثار التي تؤدي بدورها إلى المزيد من الكفاية في النتائج ، و ذلك من خلال ما يخص بتطوير الإنتاج ، و الدراسات و البحوث إضافة إلى ذلك أنها تؤدي الى المزيد من الاستثمارات و استغلال المواد المتاحة و فرص العمل و تقاس الإنتاجية بالعلاقة التالية [1]:

$$\text{الإنتاجية} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

2-الفعالية:

الفعالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية من نمو المبيعات و تعظيم حصتها السوقية مقارنة بالمنافسة أو هي القدرة على تحقيق النشاط المرتقب و الوصول الى النتائج المرتقبة .

و تقاس الفاعلية بالعلاقة التالية[2] :

$$\text{الفاعلية} : \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

[1]- عامر عيساني ، بوبكر سلالي ،"**أثر التدريب و التأهيل في تحسين الإنتاجية الموارد البشرية**" ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة ، الملتقى الدولي الأول يومي 13و14 ماي 2012 .

[2]- الشيخ الداوي ،" **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**" ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، جامعة الجزائر ، 2010،ص ص219 220.

أما من الناحية المالية تظهر بالعلاقة التالية :

مجموع الأصول

فعالية : _____

الأموال خاصة

الفرع الثاني:المردودية المالية :إن المردودية من الوجه المالي ترتكز على مفهومين هما :

1-التدفقات النقدية :

و هي رصيد التدفقات النقدية المتعلقة بالمشروع خلال فترة زمنية معينة و يقصد بذلك الفرق بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة و الذي يمثل التغير الذي طرأ على رصيد النقدية [1].

كما أن قائمة التدفقات النقدية تهدف إلى تتبع تدفق الأموال عبر المؤسسة ، إذا تبين من أين تأتي النقدية و أين تذهب و تعد أداة هامة لتفسير التطورات التي تطرأ على نسب السيولة[2] .

2-الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي :

يقصد بالتمويل الذاتي مقدرة المؤسسة على تمويل ذاتها من مصادر الداخلية التي تحتوي عليها دون اللجوء أو الاستعانة بمصادر خارجية و يتكون التمويل الذاتي من الأرباح عير الموزعة و الاهتلاكات السنوية للأصول ومؤونات الخسائر و الأعباء طويلة الأجل[3] .

[1] – جميل أحمد توفيق ، **"أساسيات الإدارة المالية"**، دار النهصة العربية للنشر ، بيروت، 2008، ص 45 .

[2]– محمد فتوح ،**"أهم النسب و المؤشرات في عالم المال و الأعمال"** ، شعاع للنشر و العلوم ، 2010 ، ص156 .

[3]– مبارك لسلوس ،مرجع سبق ذكره، ص36 .

المطلب الثالث : مفهوم المردودية المالية و كيفية قياسها

الفرع الأول :تعريف المردودية المالية

وتسمى كذلك بالعائد على حقوق الملكية أو على الأموال الخاصة، حيث هذه النسبة بالدرجة الأولى المساهمين و المستثمرين المحتملين بالإضافة إلى المسيرين ، و هي مؤشر على قدرة المؤسسة على مكافأة المساهمين و زيادة ثروتهم الصافية الناتجة عن أنشطتها العادية، سواء على شكل أرباح موزعة أو على شكل تخصيص في الاحتياطات من شأنه رفع القيمة الجوهرية للأسهم التي يحملونها ، وحتى يرضى المساهم أو المستثمر و يقبل بوضع و عهد مدخراته لدى المؤسسة يجب أن تكون مردوديتها المالية مرتفعة ، و تحسب بالعلاقة التالية [1]:

$$\text{المردودية المالية } (ROE) : = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100$$

و لقد تعددت تعاريف المردودية المالية إلا أنها تشتمل كلها على عنصرين أساسيين و هما النتيجة المالية و الأموال الخاصة و فيما يلي نقدم بعض التعاريف لها :

1- تهتم المردودية المالية :"بإجمالي أنشطة المؤسسة و تدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية ، حيث تأخذ النتيجة الصافية من حساب النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية" [2].

2- المردودية المالية : "هي قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح مرتفعة التي تمنح للمساهمين ولتمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتعرضوا لها نتيجة مساهمات في رأس مال المؤسسة و ذلك في إطار اقتصاد السوق" [3].

3- المردودية المالية هي عبارة :"عن العائد المتحقق من الأموال التي وضعت في يد إدارة المؤسسة على شكل أصول مختلفة و متنوعة " [4].

[1] - Patrick Piget . gestion financiére de lentreprise.2 eme édition. Economica.Paris.France , 2005 , p105.

[2]- عادل عشي ، "**الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس و تقييم** "، رسالة ماجستار غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر 2001،ص81 .

[3]- مليكة زغيب ، ميلود بوشنقير ، مرجع سبق ذكره، ص88 .

[4] - عبد الهادي محمد سعيد ، "**الإدارة المالية**" ،دار الحامد للناشر و التوزيع ، عمان ، 2008، ص169 .

4- عرفها vizzavona : "بأنها العلاقة الموجودة بين النتيجة المالية للدورة و الموارد ، وذلك قبل النتيجة الصافية للدورة بالدورة للمواد الخاصة "[1] .

و من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن :

المردودية المالية هي عبارة عن الربح أو العائد الناتج عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة من أجل تعظيم ثروة الملاك و تسديد مختلف الالتزامات و الديون و تحقيق الاستمرارية و النمو و القدرة على فرص الوجود عن طريق تحقيق الاستقلالية المالية .

الفرع الثاني :كيفية قياس المردودية المالية

تقاس المردودية المالية حسب العلاقات التالية :

القدرة على التمويل الذاتي و تكتكب حسب العلاقة التالية :

قدرة التمويل الذاتي = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك .

و هي تعبر عن الفائض النقدي الإجمالي الصافي للمؤسسة .

كما يمكن قياسها عن طريق مؤشرات الربحية و المتمثلة فيما يلي :

1-نسبة ربحية المبيعات = و هي النسب التي تقيس الربح لكل دينار من المبيعات وهي [2]:

نسبتها من الربح الإجمالي = الربح الإجمالي / المبيعات

نسبتها من الربح الصافي = صافي الربح / المبيعات

2-نسبة ربحية الاستثمارات تتمثل فيما يلي [3]:

معدل العائد على إجمالي الأصول = الأرباح القابلة للتوزيع / إجمالي الأصول

معدل العائد على حقوق الملكية =الأرباح القابلة للتوزيع /أموال الملكية

أما النسبة أكثر استعمالا في حساب المردودية المالية هي : النتيجة الصافية / الأموال الخاصة حيث تقوم باستخراج الأموال الخاصة من الميزانية و النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج .

[1] -VIZZAVONAPATRICE : gestionfinanciére , analyse prévisionnelle, 9eme édition , berti édition Alger ,1999, p122.

[2] -علي عباس ، "**الإدارة المالية**" ،إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ،2008 ،ص75 .

[3]-محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، فريد مصطفى ،"**الإدارة المالية مدخل اتخاد القرارات**"،الدار الجامعية الإسكندرية ، 2008 ،ص77 .

المطلب الرابع : آليات التحكم في المردودية المالية

إن المردودية المالية تتحدد بعلاقة التالية [1] :

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية × درجة الاستدانة

وبالتالي علينا التحكم في المردودية الاقتصادية و درجة الاستدانة للحصول على مردودية مالية جيدة .

الفرع الأول : آليات التحكم في المردودية الاقتصادية

لكي تتمكن المؤسسة من التحكم بفعالية في مردوديتها الاقتصادية يجب عليها مراقبة محدداتها و التحكم فيها و ذلك من خلال :

1- آليات التحكم في هامش النتيجة

على المؤسسة تحقيق أعلى مستوى لمعدل الهامش الصافي للاستغلال ، و ذلك من خلال توسيع النشاط و تخفيض التكاليف إلى أقصى درجة ممكنة و يتم ذلك على المستوى القصير و المتوسط و الطويل .

أ-على المدى القصير :

في هذه الحالة تقوم المؤسسة بتوسيع حجم الإنتاج و المبيعات على المدى القصير و ذلك من خلال التخطيط الجيد و إتباع السياسات الناجحة و العمل على توفير مختلف متطلبات عملية الإنتاج لتفادي الإختلالات التي تتسبب في تعطيل تنفيذ مخططات عملية الإنتاج و العمل على المراقبة المستمرة لمنع التهاون و الإهمال من أجل تحقيق الجودة المطلوبة للمنتجات و القيام بتخفيض تكاليف البيع و رفع الأسعار إلى أقصى الحدود المعقولة و الممكنة إضافة إلى ما سبق على المؤسسة التحكم في تكاليف الإنتاج و مختلف المصاريف و تخفيضها إلى أقصى حد ممكن للحصول على أقصى حد ممكن من الأرباح و ذلك من خلال التخطيط الجيد باستعمال مختلف التحليلات المتعلقة بالعملية الإنتاجية داخليا و خارجيا .

[1]- هارون مغريش ، مرجع سبق ذكره، ص 45.

ب–على المدى المتوسط الطويل :

يجب أن ينصب اهتمام المؤسسة على المدى المتوسط و الطويل خاصة في البحث عن تحقيق نمو متجانس لأنشطتها المبرمجة و ذلك من خلال [1]:

العمل على توجيه الاستثمارات إلى الأنشطة الأكثر ربحية و التخلي تدريجيا عن الأنشطة ذات المردودية الضعيفة و العمل على تطوير القدرات الإنتاجية و الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و الاهتمام بالبحث العلمي لمسايرة متطلبات و أذواق المستهلكين و تحقيق رغباتهم حسب رضاهم ذلك بدارسة الأسواق لاكتشاف استثمارات المربحة .

2- أليات التحكم في حجم الأعمال :

و تكون من خلال تسريع حركة دوران عناصر الأصول لضمان التسيير المالي الجيد وذلك يتمثل فيما يلي :

أ- على المدى القصير :

إن الاستغلال و الاستعمال الجيد الأصول المؤسسة يحقق لها نتائج جيدة، و في حين وجود أصول عاطلة وغير مستغلة ينتج عنها خسارة تتحملها المؤسسة .

فبالنسبة لحقوق المؤسسة على زبائنها على الإدارة و بالضبط مصلحة المبيعات العمل على تحديد الزبائن الرئيسين و الأكثر وفاء و احتراما لآجال التسديد و خاصة التسديد الفوري ، و فيما يخص الأصول الجاهزة (في صندوق المؤسسة أو حساباتها) من الأفضل أن تقوم باستغلالها في توسيع نشاطاتها من اجل الحصول على مردودية أكبر .

ب–على المدى المتوسط و الطويل :

تتركز عملية تحويل الأصول الثابتة إلى سيولة خاصة على تطبيق الإهتلاكات (و إطفاء المصاريف الإعدادية)، من أجل تعزيز طاقة التمويل الذاتي للمؤسسة، كما تعمل على تخفيض الأرباح الخاضعة للضريبة .

و يجب على المؤسسة التخلص من الأصول العاطلة وغيرقادرة على تحقيق نتائج جيدة و ذلك عن طريق بيعها و العمل على تجديدها .

[1]- هارون مغريش ،مرجع سبق ذكره ، ص46 .

3-آليات التحكم في درجة الإستدانة:

على المؤسسة أن تلجأ إلى الاستدانة بالشكل الذي يحقق لها التوازن المالي و يجعل أثر الاستدانة إيجابيا على مردوديتها المالية، و هذا يتطلب تحقيق مردودية اقتصادية قادرة على تغطية القروض و فوائدها وعلى المؤسسة أن تكون من مركز مالي جيد و ليست واقعة في اختناق لكي تحصل على القروض المطلوبة بشروط معقولة بدون سيطرة من طرف المقرض و ذلك للحفاظ على استقلاليتها المالية [1] .

المبحث الثالث :استخدامات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية

تكمن العلاقة بين التشخيص المالي و المردودية المالية من خلال قيام المسير المالي بمختلف عمليات التشخيص المالي في المؤسسة و ذلك لاكتشاف نقاط القوى و الضعف الموجودة داخلها من اجل تحسين المردودية المالية لها .

المطلب الأول :استخدام التشخيص المالي في اكتشاف نقاط القوى و الضعف

قبل قيام المسير المالي باتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص المشكل أو الحالة ، وذلك بتحليل الوضعية المالية إلى مكوناتها الأساسية و من ثم استنباط جوانب القوى و الضعف و كل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية .

إن عملية التشخيص هذه و التي عادة ما تسبق مرحلة اتخاذ القرار تتجزأ إلى مرحلتين : الأولى عملية فحص داخلي للوضعية المالية و التي على إثرها يتعرف المحلل على كل الجوانب المحيطة بالمشكلة المطروحة ، و الثانية عملية تحليلية خارجية تتمثل في تحليل مكونات المؤسسة و دراسة علاقة كل عنصر بها و من ثم مقارنة وضعية المؤسسة بعناصر المحيط . و تكمن عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات و المؤشرات المالية ، بهدف استخراج نقاط القوة و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية .

و تعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة و المحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل ، وذلك بصفتها مصدر المعلومات الرئيسة للمحلل المالي ، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة و التي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة ، و هي معطيات متعلقة بالبنوك و العملاء و الموردون و المنافسين و حالة الاقتصاد[2].

[1]- هارون مغريش ،مرجع سبق ذكره،ص 47 .

[2]- إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص45 .

المطلب الثاني : الخطوات العملية التي ينتهجها المسير المالي لتحسين الوظعية المالية للمؤسسة

للمسير المالي عدة خطوات ينتهجها لتحسين الوظعية المالية للمؤسسة تتمثل في :

الفرع الأول :التشخيص المالي

يقوم المسير المالي في هذه المرحلة بتحليل الحالة المالية للمؤسسة و ذلك بالاستعانة بأدوات التحليل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات توجيهية تحكم هذه الوضعية ، و ذلك من أجل تحديد نقاط القوى و الضعف للحالة المالية و إجاد الحلول المناسبة لتفادي الوقوع في نقاط الضعف من جهة و المحافظة على نقاط القوة التي تعتبر المآة العاكسة لنجاح أي مؤسسة .

الفرع الثاني :إتخاذ القرارات المالية

عندما يقوم المسير المالي بالحصول على المؤشرات التوجيهية المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة كالمعايير الخاصة بالتوازن المالي و المردودية و النشاط الاستغلالي و النسب المالية و تطور السيولة ، يمكن له أن يتخذ القرارات المالية سواء كانت متعلقة بالجانب الاستثماري أو الجانب التمويلي أو تلك القرارات المتعلقة بالجانب الاستغلالي للمؤسسة أو قرارات مالية متعلقة بتسيير المخاطر المالية.

الفرع الثالث :الرقابة المالية

من خلال الرقابة المالية يتم الوقوف على الأداء المالي للمؤسسة و ذلك عن طريق مقارنة ما تم التوصل إليه من نتائج فعلية مع الأهداف المسطرة وفق عملية التخطيط المالي ، و ذلك من أجل تحديد الاختلالات ووضع و الإجراءات التصحيحية الضرورية عن طريق قرارات مالية جديدة .

المطلب الثالث : معيار المردودية المالية و العوامل المؤثرة فيها

سنتطرق في هذا المطلب إلى معيار المردودية المالية و العوامل المؤثرة فيها

الفرع الأول: معيار المردودية المالية

في اقتصاديات سوق المالي المنتشر بتسارع كبير مؤخرا ، فإن معظم المؤسسات الاقتصادية تسعى إلى تعظيم الربح و بتالي تنامي أرباح الأسهم ، و الذي يتحقق من خلال تعظيم المردودية المالية ، و التي تحسب اعتماد على العلاقة التالية[1] :

المردودية المالية (Rcp) = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

[1] - إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص305.

هذه العلاقة الأبسط و الأسهل حسابيا للمردودية المالية، إذ تسعى المؤسسة إلى أن تكون نسبة النتيجة الصافية إلى أموال الخاصة اكبر ما يمكن، و بتالي تحقيق نتيجة موجبة بأقل حجم من الأموال الخاصة ممكن، و منه يتعاظم الربح على أسهم، كما تتعاظم القدرة على التمويل الذاتي .

إلا أن المردودية المالية يمكن حسابها بدلالة كل من نسبة الهيكل المالي (الاستقلالية المالية) و المردودية الاقتصادية و تكلفة الاستدانة و الضريبة على الربح، و هو ما يعرف بعلاقة أثر الرفع المالية و التي يمكن من خلالها إعادة كتابة علاقة المردودية المالية كالأتي :

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + اثر الرفع المال

هذا الشكل الجديد للمردودية المالية و الذي يحوي العناصر المتحكمة في مصادر التمويل يمكن استخدامها كآلية لاتخاذ القرار التمويلي، و ذلك بالاعتماد على حالات اثر الرافعة المالية في المردودية المالية ، حيث يمكن إعادة صياغة العلاقة أعلاه كتالي [1] :

$$Rcp= [Re + (Re - i). D/Cp] . (1 - IS)$$

يمكن تحديد علاقة أثر الرفع المالي، إنطلاقا من المعطيات التالية :

Rcp : مردودية الأموال الخاصة ؛

Re : المردودية الاقتصادية ؛

Cp : الأموال الخاصة ؛

i: المصاريف المالية (تكلفة الاستدانة) ؛

IS: معدل الضريبة على أرباح الشركات ؛

D: الاستدانة الصافية .

[1]- إلياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،نفس المرجع السابق،ص306 .

حيث يمكن حصر الحالات التالية :

- $Re > i$ (المردودية الاقتصادية اكبر من تكلفة الاستدانة) : مجال الاستدانة ؛
- $Re = i$ (المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة) :ذروة الاستدانة ؛
- $Re < i$ (المردودية الاقتصادية اقل من تكلفة الاستدانة) :التقليل من استدانة .

الفرع الثاني:العوامل المؤثرة في المردودية المالي

من خلال الدراسة السابقة للمردودية المالية و معرفة المكونان الرئيسيان لها و هما المردودية الاقتصادية و الاستدانة و ذلك حسب العلاقة التالية[1] :

المردودية المالية = المردودية الإقتصادية × درجة الاستدانة

و منه نجد :

أن تأثير المردودية الاقتصادية و درجة الاستدانة على المردودية المالية بما يسمى بالرفع المالية .

حيث يعرف الرفع المالي على أنه استخدام أموال الغير عن طريق الاقتراض و ذلك من خلال فوائد على القرض و يكون استخدام الرافعة المالية مرغوب فيه في حالة ازدهار السوق لتحقيق فوائد كبيرة فهو بالتالي يؤثر على المردودية المالية و ذلك من خلال إجراء مقارنة بنسبة المردودية الاقتصادية و درجة الاستدانة .

و يبرز هذا التأثير في الحالات التالية :

الحالة الأولى :الأثر الإيجابي للرافعة المالية

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية أكبر من معدل الفائدة و بذلك فإن المردودية المالية تزداد كلما ازدادت درجة الاستدانة .

الحالة الثانية : الأثر السلبي للرافعة المالية

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية الصغرى معدل الفائدة فإن المردودية المالية تزداد كلما ازدادت نسبة الاستدانة .

الحالة الثالثة : الأثر الحيادي للرافعة المالية .

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية مساوية لمعدل الفائدة فهنا لا يكون أي تأثير على المردودية المالية و في هذه الحالة المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية بعد الضريبة و هذا مهما كان مستوى الاستدانة .

[1]– علي عباس ، مرجع سبق ذكره ، ص229 .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة التي قمنا بها يتجلى لنا أن لتشخيص المالي أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسة، لأنه يعد أحد الأدوات المساعدة على اكتشاف الاختلالات التي تصيب الوضعية المالية لها، كما أنه له دور كبير في تحقيق التوازن المالي و تقيم وضعية المؤسسة من خلال تحليل قوائمها المالية،والحفاظ على سمعتها مع متعاميلها ولتحسين مردوديتها المالية،لأنها تعبرعن مدى كفاءة ونشاط المؤسسة الاقتصادية ومدى قدترتها على خلق نتيجة إيجابية (نتيجة السنة المالية)، تكون على قدر أهمية الموارد المالية (الأموال الخاصة)، التي استغلت بغرض الحصول عليها خلال فترة معينة، غالبا تكون في سنة مالية واحدة، و قيامها يكون من خلال المقارنة بين النتيجة و الموارد.

تمهيد :

تطرقنا في الدراسة النظرية إلى التشخيص المالي والمر دودية المالية و إبراز العلاقة الموجودة بينهما، أما في هذا الفصل سنقوم بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي وذلك بتشخيص الوضعية المالي لمؤسسة الإخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر بالمنطقة الصناعية رقم 36 (سيدي غزال) لولاية بسكرة من خلال حساب أهم نسب المردودية، وسنتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول : تقديم مؤسسة الإخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر .

المبحث الثاني : واقع التشخيص المالي و تحسين المردودية بالمؤسسة .

المبحث الثالث : إستخدمات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري الأجر الأحمر .

المبحث الأول :تقديم مؤسسة الإخوة عموري الأجر الأحمر

تعتبر مؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر كباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى التي تمثل طرفا مهما في النشاط الاقتصادي ، وهي أيضا خلية من خلايا الاقتصاد التي تجمع بين وسائل الإنتاج و رؤوس الأموال و ذلك للقيام بعملية الإنتاج و تحويل المواد إلى سلع و ذلك باستخدام اليد العاملة ، ووسائل مالية لاستخراج و تحويل و نقل و توزيع المنتجات أو تقديم الخدمات .

و هي مؤسسات من المؤسسات الخاصة الرائدة و المتخصصة في صناعة المواد الحمراء في الجزائر،ورغم المنافسة التي يشهدها هذا القطاع لإنتاج مواد البناء من طرف المؤسسات العمومية أو المستثمرين الخواص ، فقد استطاع مجمع الإخوة عموري الاستيلاء على حصة سوقية لايستهان بها ، و نظرا لكون سوق المواد الحمراء سوق مزدهر و جد جذاب .

و سوف نحاول في هذا المبحث تقديم مؤسسة الإخوة عموري للأجور الأحمر من خلال التطرق إلى نشأتها و موقعها ، هيكلها التنظيمي و من ثم مختلف المراحل التي تمر بها عملية الإنتاج .

المطلب الأول :نشأة وتحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

سنتطرق في هذا المطلب إلى نشأة و الهيكل التنظيمي للمؤسسة و تحليله .

الفرع الأول : نشأة المؤسسة

ظهرت مؤسسة الإخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر بالمنطقة الصناعية رقم 36 (سيدي غزال) لولاية بسكرة في 24 أفريل1996، و هي ثاني وحدة بعد أن تولي العائلة الملكية الوحدة الأولى، حيث تعود ملكتها للإخوة عموري كشركاء كما هو موضح في الجدول رقم (02)، وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة (S.R.A.L)،وبدأت بها أشغال التهيئة في (1991/01/01)، و انطلقت في الإنتاج بشكل فعلي في (2001/01/01) برأس مال اجتماعي قدرة بـ : (4.000.000.00) دج وبطاقة إنتاجية قدرت بـ (70.000)طن سنويا من المواد الحمراء.

الجدول رقم (02): الشركاء والحصص والمنصب الوظيفية بوحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر (سيدي غزال / بسكرة).

اسم ولقب الشريك	الرابطة الأبوية	المنصب الوظيفي	حصة كل شريك دج
-عموري لعروسي	أخ	شريك / مسير	1.130.000.00
-عموري العيد	أخ	شريك / نائب مسير	4.00.000.00
- عموري لزهاري	أخ	شريك	870.000.00
- عموري سليم	أخ	شريك	800.000.00
- عموري فيصل	أخ	شريك	800.000.00
المجموع			4.000.000.00

المصدر:المصلحة الإدارية للوحدة

- حيث تقدر المساحة الإجمالية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر بـ(40.000) متر مربع وتنقسم إلى قسمين:

القسم الأول : عبارة عن مساحة مغطاة تقدر ب 6.000 متر مربع خاصة بالإنتاج .

القسم الثاني : عبارة عن مساحة حرة ، جزء يشمل مخازن إضافية و الجزء الأخر مواقف للسيارات و مبنى الإدارة و مختلف معدات النقل .

كما تعتبر هذه الوحدة المسئولة على التدريب التقني و العملي لعمال المجمع في حالة وجود مشروع وحدة ، جديدة . باستثناء أخر وحدة . و الجدير بالذكر أن الوحدة استمرت في التوسع و التطوير منذ تأسيسها ، من خلال تجديد آلاتها و معداتها الإنتاجية كلما استدعت الضرورة لذلك .

تشغل المؤسسة حاليا 259عاملا مقسمين إلى ثلاث فئات: إطارات، أعوان تحكم، منفذين كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم(03): هيكلة عمالة المؤسسة

فئة العمل	عدد العمال
إطارات	10
أعوان تحكم	10
المنفذين	239
المجموع	259

المصدر: مصلحة الإدارية للوحدة .

ظهرت هذه المؤسسة كما أسلفنا ضمن التوجه العام نحو القطاع الخاص لاستغلال المدخرات وتخفيض الأعباء على الدولة التي كانت تسيطر على جل المجالات الصناعية دون تحقيق الفعالية والكفاءة في ذلك، وبصفة أدق ظهرت في إطار ما يسمى بتشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدعوم من طرف الدولة كحل لتخفيض معدل البطالة وتشجيع المبادرات والإبداعات المضيفة للقيمة، والمساهمة بشكل قوي في دعم الصناعات والنشاطات خارج المحروقات لإرساء التوازن للاقتصاد الوطني.

الفرع الثاني :تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة يظهر لنا كليا أن المؤسسة تتكون من مجموعة من أقسام و مصالح متناسقة فيما بينها تقوم بوظائف و أعمال متكاملة مع بعضها البعض و ذلك للمحافظة على النظام الداخلي و كذلك ضمان حسن سير نشاط المؤسسة الإنتاجي حيث تكون من :

1-المدير العام: يعتبر المسير والمسئول على جميع الأعمال داخل المؤسسة.

2–سكرتارية: وهي المسئولة عن تنظيم العلاقات بين المدير والأفراد المتواجدين في المؤسسة والمتعاملين معها مثل الزبائن.

3–مصلحة الوقاية و الأمن: و تهتم بالمحافظة على الوحدات وأمن وسلامة العاملين بها.

4– المديرية التقنية: و التي تتفرع منها المصالح التالية

5–مصلحة الشراء و التخزين: تهتم هذه المصلحة بشراء المواد الأولية ومراقبتها ثم تخزينها.

6–مصلحة الصيانة: تهتم بصيانة معدات الإنتاج الكهربائية والميكانيكية عند العطب، وكذا صيانة جميع المعدات الأخرى.

7–مصلحة الإنتاج: هي التي تشرف على تنظيم وتسيير الإنتاج عبر مختلف مراحله منذ دخول المواد الأولية إلى الورشات حتى مرحلة إتمام المنتوج، حيث يجب التأكد من أنه صالح للاستعمال من جهة وأنه مطابق للمواصفات من جهة أخرى.

8–مديرية المحاسبة و المالية: وتتفرع منها المصالح التالية:

أ–مصلحة المبيعات: تقوم بإعداد الفواتير، استلام طلبات العملاء، ويتم فيها تسديد المستحقات النقدية.

ب–مصلحة إدارة الموارد البشرية: وتعمل على تسيير وتكوين المستخدمين، وتدبير شؤونهم الاجتماعية.

ج –مصلحة المالية: وتختص بجميع العمليات المالية المحاسبية وتسجيلها.

في الواقع ما لاحظناه أن رئيس المصلحة المالية هو المسئول عن التكفل بشؤون المستخدمين ولم نلاحظ أي وجود لمصلحة الموارد البشرية.

9–مديرية الأشغال و الهندسة المدنية: و تهتم بالدراسات و الأشغال الهندسية ، و الشكل التالي يبن الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإخوة عموري لصناعة الآجر الأحمر.

و الشكل التالي يلخص الهيكل التنظيمي للمؤسسة :

الشكل رقم (02): المنطقة الصناعية –بسكرة–

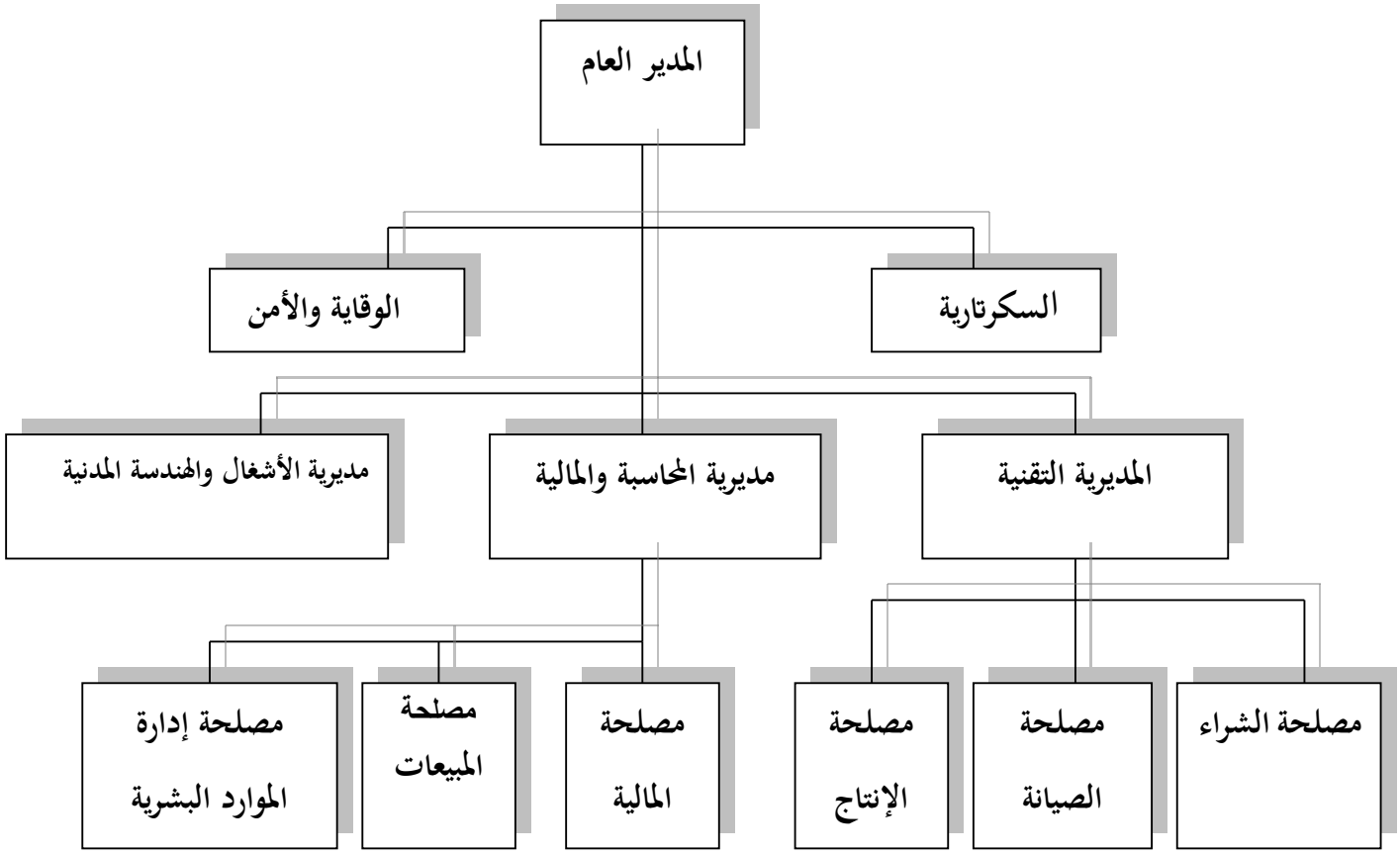

المصدر: المصلحة الإدارية للوحدة

الفرع الثالث:تحليل الهيكل التنظيمي للمؤسسة

ترتكز أغلب الدراسات التي تتناول تحليل الهياكل التنظيمية على ثلاث خصائص رئيسية للهيكل التنظيمي، وهي: درجة التعقيد، درجة الرسمية، درجة المركزية.

وبناء على هذه الأبعاد الثلاثة، واعتماد على ما لاحظناه أثناء تواجدنا لفترة معقولة داخل المؤسسة محل الدراسة، وانطلاقا من الشكل السابق يمكن تحديد الخصائص التالية لتنظيم المؤسسة:

- نلاحظ أن عدد المستويات التنظيمية صغير جدّا، مستويين فقط و الهدف من ذلك تسهيل عملية فيما بينهم ، لتجنب تحنب تشويه الرسالة، أي أنها تصل بأقل قدر ممكن من الأخطاء على عكس المؤسسات ذات المستويات التنظيمية المتعددة حيث تشوّه الرسالة فيها قبل وصولها. كذلك هذا النوع من التنظيم يوفر التكيف والمرونة؛

- أما من الناحية الأفقية فنلاحظ أن المؤسسة تعتمد على توسيع نطاق الإشراف، وإثراء العمل بدلا من التخصص الشديد ويتبين ذلك بوضوح بانتماء كل من مصلحة المبيعات والموارد البشرية ؛ لمديرية المحاسبة و المالية رغم أنه لا يجمعها نفس التخصص، وعند استفسارنا عن سبب عدم إنشاء مديرية خاصة بالتسويق كانت الإجابة بأن ذلك يدخل في إطار تخفيض العمالة؛[1]

- فيما يخص درجة الرسمية فهي متدنية، لا يوجد تعقيد فيما يخص القواعد والأنظمة والإجراءات، بسيطة جدّا إلى حد أن الأفراد داخل المؤسسة يتعاملون دون تكليف بينهم حسب ما لاحظناه، الشيء الذي قد يرجع إلى أن حجم المؤسسة صغير، وأيضا إلى العقلية والثقافة السائدة داخلها ؛
- من ناحية المركزية فهي عالية، لا يوجد تفويض للسلطة أو القرارات، لكن هذا في رأينا لا يشكل إشكالا حاليا، لكن إذا زاد حجم المؤسسة فهذا سيكون عائقا نحو التصرف بسرعة حيال الأوضاع المستجدة و الطارئة، والذي يمثل عاملا مهما جدّا لتحقيق تنافسية واستمرارية المؤسسة.

المطلب الثاني :أفاق و طموحات المؤسسة و نشاطها و سير عملية إنتاجها .

الفرع الأول : أفاق و طموحات المؤسسة

تطمح مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر بشكل كبير إلى التوسيع في طاقتها الإنتاجية،عبر خمسة عشرة عام من الخبرة و التواجد الميداني ، حيث أصبح المجمع أحد أهم منتجي المواد الحمراء في الجزائر ، و ذلك من خلال 09 وحدات إنتاجية موزعة على أربعة مواقع إنتاجية : بسكرة ، الأغواط ، الوادي ، بومرداس ، و بطاقة إنتاجية تقدر بحوالي 840000 طن / سنويا ،إضافة للوحدة الموجودة بسيدي غزال الأولى في منطقة البرانيس، ، وبذلك زادت الطاقة الإنتاجية إلى حدود150 ألف طن سنويا[2]، أي بزيادة تقدر بـ 30000 طن، لكن بإطلاعنا على الدراسة التقنية والاقتصادية الخاصة بهذه الوحدة فإن طاقتها الحقيقية تقدر بـ70.000 طن سنويا، مما يعني أن الطاقة الإجمالية بعد عمل الوحدة بشكل رسمي ستكون في حوالي190000 طن سنويا.

أيضا على مستوى وحدة سيدي غزال تم إضافة فرن جديد لطهي الآجر لزيادة الطاقة الإنتاجية، و ذلك في مارس 2003 أهم عملية توسع و تطوير .و يتميز المصنع الجديد بتكنولوجيا متميزة عن التكنولوجيا التي يتم العمل بها في مصنع سيدي غزال حيث يتميز الفرن بطوله ويوفر طاقة أكبر، وعامل التحكم في الطهي حيث توجد مرحلة حرجة في

[1]– مقابلة مع السيد عطا الله محمد، رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، بوحدة الإخوة عموري الآجر الأحمر .

[2]– مقابلة مع السيد عطا الله محمد، رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، بوحدة الإخوة عموري الآجر الأحمر.

الطهي سيكون من الممكن السيطرة عليها، ويعتبر هذا العامل مهما جدّا في مجال صناعة الآجر لتجنب التشققات فيما بعد التي تؤثر على نوعية المنتوج، حيث أنه توجد مقولة مشهورة في هذا المجال بأن نوعية الآجر هي نتيجة التزاوج بين الفرن والمادة الأولية كذلك توفر التكنولوجيا الجديدة خليطا أكثر تجانسا بتوفيرها ما يسمى بـ ***un repos de terre plus***"[1].

وفي إطار خوصصة القطاع العام، قامت المؤسسة بشراء مؤسسة **CORSO** في ولاية بومرداس بالجزائر العاصمة مما سيوفر لها عامل القرب من عملائها حيث أن 75 % من عملاء المؤسسة يرتكزون في الجزائر العاصمة و الولايات المجاورة لها مثل تيزي وزو، بجاية...، إضافة لذلك ستزيد من طاقتها الإنتاجية، وهي بذلك تحقق نموا ملحوظا على مستوى السوق الوطنية بتعزيز حصتها السوقية، وبالتالي مكانتها التنافسية مقارنة بشركائها الحاليين في السوق(المنافسين) والمرتقبين منهم فضلا عن احتكارها للسوق المحلية.

وفي سؤالنا عن احتمالات الشراكة بينها وبين مؤسسات أجنبية، كانت الإجابة بأن الأجانب يستثمرون في القطاعات ذات الوزن الكبير مثل الصيدلة والإلكترونيك، ولا يهتمون بالقطاعات الأخرى، لكن يوجد مشروع شراكة بينها وبين مؤسسة لصناعة المعدات الحديدية، في إطار التكامل بين نشاطي المؤسستين حيث أنشأة مؤسسة مشتركة لصناعة العربات "***wagon***"لنقل الآجر إلى الفرن، حسب تصريحات رئيس المصلحة المالية[2]، وهي تسير في طريق حسن ، وستضمن هذه الشراكة للمؤسسة بتخفيض التكاليف بشكل كبير، وضمان التحكم في تحديد مواصفات العربات حيث أن العربات التي كانت في ماضي المصنوعة بالإسمنت لا تتحمل التحرك وتتأثر بسهولة عند صعود الأفراد عليها لنقل الآجر مما يحدث تشققا فيها، كذلك ستوفر لها عامل الصيانة لهذه المعدات و بأقل تكلفة وبخبرة أكبر بالاستفادة من خبرات الشركاء في هذا المجال حيث أن هذا النوع من الاستراتيجية (استراتيجية التكامل العمودي) وبالتحديد التكامل العمودي نحو الأسواق الخلفية يحقق مجموعة من المكتسبات الاستراتيجية مثل: تنمية حجم المؤسسة، ، إقامة عوائق لدخول المنافسين، ضمان التموين، التوفيق الأفضل بين إمكانيات المؤسسة وعوامل النجاح في السوق، تحقيق أفضليات الزيادة بتوفير الهوامش المحققة من طرف الموردين، الحصول على التكنولوجيات في الخلف، تحسين التحكم في النوعية.

[1]– مقابلة مع السيد بن مبارك عبد المالك، مهندس ميكانيكي ،بوحدة الإخوة عموري الآجر الأحمر.

[2]– مقابلة مع السيد عطا الله محمد، رئيس مصلحة المحاسبة والمالية، ، بوحدة الإخوة عموري الآجر .

الفرع الثاني: نشاط مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر

إن مجمع الإخوة عموري يختص في صناعة المواد الحمراء بكل أنوعها، و هذا النشاط يتميز بخصوصيات تكنولوجيا متميزة ، لذا قام المجمع في العشرة سنوات الأخيرة بتحسين وسائل إنتاجية بما يتماشى و التطور الحاصل في مجال صناعة الآجر الأحمر، و العملية الإنتاجية بهذا المجمع ترتكز على تحويل المواد الأولية المتمثلة في مادتين الصلصال، والرمال، للحصول على منتجات تامة الصنع بمختلف أنواعها .

و الجدول رقم (04): يبين أنواع منتجات مؤسسة محل الدراسة

الجدول رقم (04): منتجات المؤسسة

نوع المنتوج	الأبعاد (سم)	الوزن(كغ)
آجر 4 ثقب	30 ×20× 5	2
آجر8 ثقب	30×20×10	3
آجر12 ثقبا	30×20×15	4

المصدر: المصلحة الإدارية للوحدة .

وفي تقديرات لمصلحة المالية سنة2017 فإن العملاء ينقسمون إلى الفئات التالية:

64.75 % مؤسسات مقاولة.

23.75 % تجار جملة.

11.5 % مستهلكين عاديين.

ما نلاحظه مما سبق أن المؤسسة تتعامل بشكل كبير مع مؤسسات مقاولة أما بقية الفئات تمثل نسب ضعيفة مقارنة مع مؤسسات مقاولة، وهذا ما أخبرنا به أيضا العاملين في المؤسسة أن من يتعاملون معهم يملكون سجلا تجاريا، وهذا ليس شرطا و إنما هذه هي الملاحظ.

على الرغم من تنوع تشكيلة منتجات المؤسسة من الآجر الأحمر ،إلا أن كثرة الطلب على الآجر من نوع 8 ثقب ،12 ثقب جعل المجمع يركز إنتاجه على هذين النوعين بالذات ، حيث أن ما يحكم إنتاجه هو الطلب ، كما قام المجمع بتخصيص كل وحدة بتشكيلات معينة حتى يكون هناك توازن في الإنتاج ، و تغطية للطلب ، كما أن التخصص يوفر

للمؤسسة الوقت و الجهد ، وكذلك تصبح أكثر دقة ، معرفة و خبرة في مجال التخصص ، أما فيما يخص منتجات الوحدة فهي تنتج كل الأنواع ، مع التركيز على الآجر من نوع 8 أثقب ، 12 ثقب .

الفرع الثالث:سير عملية الإنتاج .

إن المنتوج المتمثل في الآجر الأحمر عبارة عن خليط يتكون من مادتين الطين(الصلصال)، و الرمل حيث يتم الخلط بين هاتين المادتين باستعمال الماء، فمادة الصلصال تعتبر أساسية للآجر و يتم جلبها من منطقة "قديلة"، أما الرمل فيجمع آليا و يشحن إلى المصنع و يجلب بصفة عامة من منطقة "واد السلة". ولصناعة 1 طن من المواد الحمراء يتم استعمال 1 متر مكعب من الصلصال و الرمل و300 لتر من الماء، ويتم مزج المادة الأولية بشكل أوتوماتيكي ودقيق مما يجنب الأخطاء في إعداد المزيج الملائم لصنع الآجر.[1] أما عن جودة المادة الأولية فإنه يتم اختبارها من طرف هيئة تابعة للدولة، والتي تصرح بإمكانية استعمال المادة من عدمها.[2]

1-مراحل إنتاج الآجر:

كأي عملية صناعية، تمر عملية إنتاج الآجر بمجموعة من المراحل المتسلسلة والمتكاملة على النحو التالي:

أ-مرحلة ما قبل الهرس(تنقيص في الحجم):

يتم في هذه المرحلة القيام بنقل الصلصال والرمل نحو آلة التصفية، وهذا بعد تنقيص في حجم الصلصال بواسطة الهراس، وفي نفس المرحلة تمر التركيبة بآلة التنظيم من أجل إجراء مرحلة ضبط الحجم، وتستغرق هذه المرحلة ساعتين و يقوم بها عاملين.

ب-مرحلة العجن:

وتتم بترطيب المكونات داخل الخلاط بإضافة الماء، وتتم عملية الخلط بالدوران وذلك لمدة ساعتين، ويقوم بهذه العملية أربع عمال.

ج-مرحلة التخمير:

وتتمثل في استقرار المكونات قبل معايرتها.

[1] – مقابلة مع السيد بن مبارك عبد المالك، مهندس ميكانيكي ، بوحدة الإخوة عموري الآجر الأحمر.

[2]– مقابلة مع السيد عطا الله محمد، رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، بوحدة الإخوة عموري الآجر الأحمر.

د–مرحلة تكملة الهرس:

المرحلة السابقة لا تعطي خليطا متجانسا، فهذه المرحلة تكمن في هرس وعجن التركيبة التي تعطينا خليطا متجانسا (عجين لين)، ثم ينقل هذا الأخير إلى آلة سحب أين تبدأ صناعة المنتوج.

هـ–مرحلة الصناعة:

يتم في هذه المرحلة وضع الخليط في القولبة(مضغاط أفقي مجهز بقوالب)، حيث تخرج المادة المضغوطة بعد ذلك من شقوق القالب الموجودة في خارج المضغاط، حيث يعطي شكل الآجر القالب المختار، وبعد إتمام هذه العملية، يتم تقطيع الآجر آليا حسب الحجم المختار، ويوجّه المنتوج إلى مركز الشحن.

و–مرحلة الشحن:

يحمل منتوج الآجر بصفة آلية على أدراج من حديد مخصصة لذلك، حيث توضع فوق خطوط توجهها من قسم الصناعة إلى المجفف الاصطناعي.

ز–مرحلة التجفيف:

يجفف الآجر بالحرارة والتهوية، حيث يتم إدخاله إلى المجفف على متن عربات صغيرة موضوعة فوق خطوط، و تستغرق عملية التجفيف ساعتان و نصف.

ح–مرحلة الطهو: ويتم في مرحلتين:

- **التفريغ:**

و يتم تفريغ الآجر من العربات الصغيرة بصفة آلية لأن هذه الأخيرة لا تتحمل الحرارة القصوى للفرن.

- **التكديس:** بعد تفريغه يشحن فوق عربات مصفحة والتي تتحمل الحرارة القصوى للفرن ودرجة الحرارة العالية للطهي.

و يجدر الإشارة بأن عملية النقل بين كل مرحلة وأخرى تكون بصفة آلية، لا يوجد نقل يدوي بينها حيث يتم ذلك بأحزمة متحركة وذات مسارات متغيرة، وتنقل بآلات مناولة آلية نحو العربات والتي بدورها تنقلها إلى الفرن.

بعد إتمام عملية الطهي يكدس المنتوج فوق ألواح و يتم مراقبة جودة المنتوج بالاعتماد على الملاحظة حيث يكفي مراقبة اللون، واستعمال الرقابة الصوتية باختبار الرنين الذي يصدره الآجر عند الطرق عليه، وكذلك يتم إدخال الآجر في الماء لمدة 21 يوما، حيث يجب أن يبقى كما هو دون أن يتفتت، وحسب المهندس فإن مدة أسبوع كافية جدّا.

بعد الطهي يحمل الآجر إلى ساحة التخزين، وعامة يتم تحميله مباشرة في شاحنات النقل للزبائن.

و الشكل الموالي : يبين سير عملية إنتاج للآجر .

الشكل رقم (03): سير عملية إنتاج الآجر

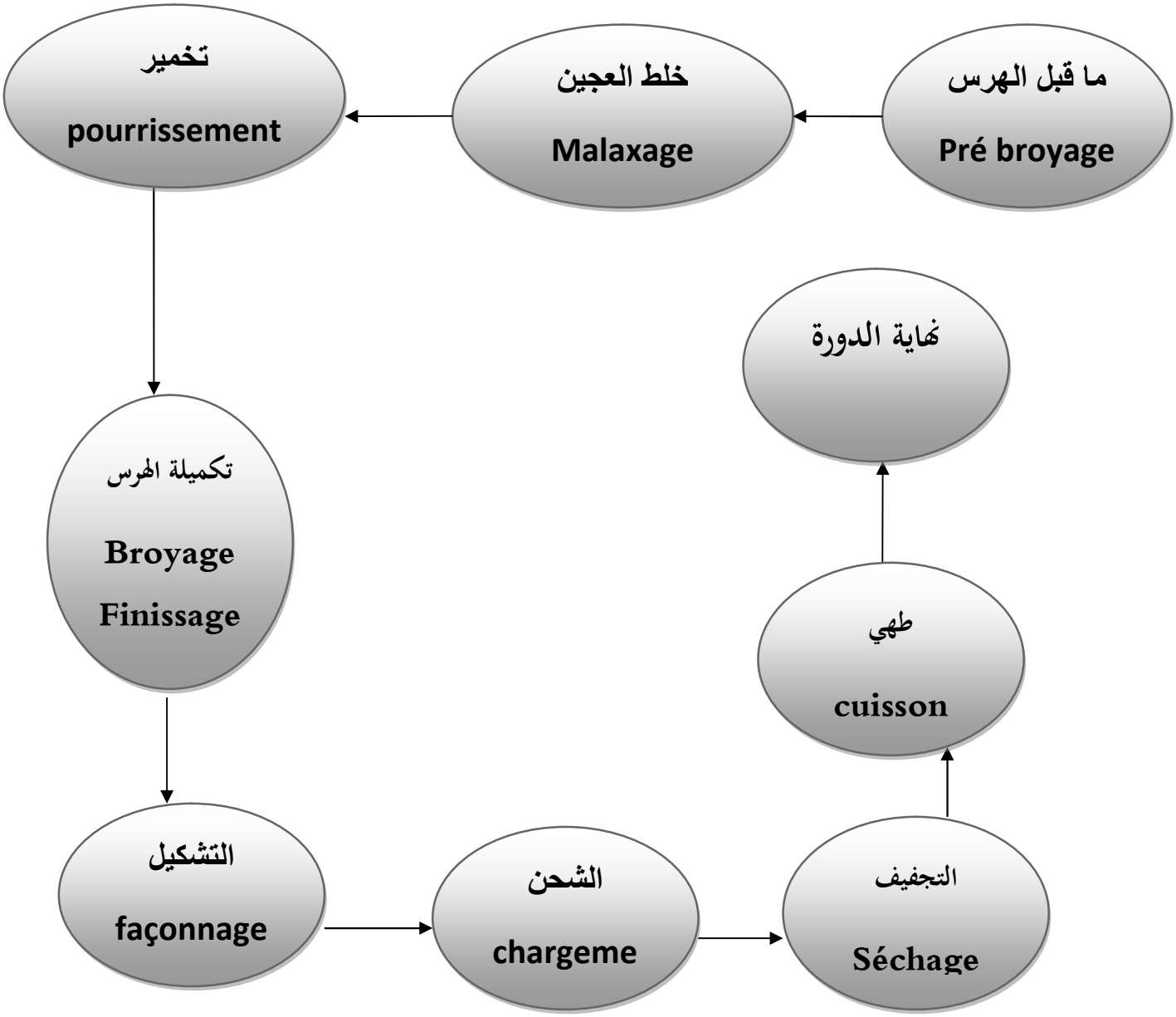

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق إدارة الوحدة

المطلب الثالث : المزيج التسويقي للمؤسسة

إن العملية للاستراتيجية المتبعة من قبل المؤسسة تكون في مزيجها التسويقي، الذي المرتكز على أربع أركان وهي: المنتوج والسياسة المتبعة فيه، السعر الذي تعرضه، قنوات التوزيع، الترويج والذي يتمثل في سياسة الاتصال المتبعة من طرفها. وسنتناول فيما يلي هذه النقاط بالنسبة لواقع المؤسسة محل الدراسة:

الفرع الأول:المنتوج

تنتج مؤسسة الإخوة عموري الآجر الأحمر، الذي يتصف بالجودة المقبولة حسب ما لمسناه من المتعاملين معها، حيث تتبع في إنتاجه مجموعة من المعايير الإجبارية المتمثلة في: الأبعاد، الوزن

وكذلك المقاومة المتمثلة في تحمله للثقل، وتوجد مجموعة من المعايير الإضافية والتي تترك لرغبة العميل وهي الوزن والشكل [1] .

الفرع الثاني:تمييز المنتوج

وتميز المؤسسة غرضها بتركيزها على العلاقة جودة / سعر، أي تحاول توفير آجر ذو جودة جيدة بسعر جيد، وحسب آراء عملائها فإنها توفرعلاقة جودة/سعر لا بأس بها و مقبولة إلى حد كبير .

الفرع الثالث:ربط المنتوج

يعتبر الربط عنصرا مهمّا جدّا من ناحيتين:

- كونه يحمي المنتوج من التلف والضياع، وكذلك يسهل عملية نقله وتوصيله إلى العميل.
- كونه يروج للمنتوج ويوفر له عامل تمييز عن باقي العروض المنافسة.

وتوظف المؤسسة هذا العنصر بحيث تربط منتجاتها من الآجر بخيوط بلاستيكي خضراء اللون، حيث تقوم بذلك آلة الربط التي تم اقتناءها حديثا مما شكل استثمار قيمته 112216 أورو، أي ما يعادل تقريبا مليار و 700 سنتيم، وجاء هذا الاستثمار كرد على شكاوى العملاء حول انكسار الآجر أثناء نقله إليهم[2] .

[1] – مقابلة مع السيد بن مبارك عبد المالك، مهندس ميكانيكي ، بوحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر .

[2] – مقابلة مع السيد عطا الله محمد، رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، بوحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر .

أما فيما يخص الإبداع على مستوى المنتوج، فلا يوجد تنظيم واضح في هيكلة المؤسسة يسهر على هذا الجانب: بالبحث عن الأفكار– ثم تحليلها و تقييمها– تحديد المواصفات – ثم القيام بالدراسة الاقتصادية الخاصة بإنتاج المنتوج الجديد(دراسة الطلب، المبيعات المتوقعة، كمية الإنتاج و الربح المتوقع)، إجراء الاختبارات...، و إنما يتم التفكير في ذلك بشكل غير رسمي، وفي هذا الجانب فقد تم التفكير في إنتاج نوع جديد من الآجر الذي يحتوي على فجوة، والذي يستعمل في بناء الجدران ذات الواجهتين التي يتوسطها فراغ، إلى أنا المؤسسة تنتج الأجر الأحمر بمختلف أنواعه و قياساته كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (05): أنواع المنتجات بالوحدة .

نوع المنتوج	الأبعاد (سم)	الوزن (كغ)
آجر 4 ثقب	30×20×5	2
آجر 8 ثقب	30×20×10	3
أجر 12 ثقب	30×20×15	4
الأوردي[1]	30×33×16	5

المصدر : المصلحة الإدارية للوحدة .

[1]الأوردي :هو نوع من مواد البناء الخاص بالأسقف .

المبحث الثاني :واقع التشخيص المالي و تحسين المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة.

يواجه المسير المالي صعوبات و مشاكل متعلقة بالوضعية المالية المتباينة للمؤسسة مما توجب عليه اتخاذ قرارات و فعالة ، وهذا ما يوجب عليه إجراء عملية التشخيص للوضع المالي لتحسين مردوديتها، حيث يعتبر التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل المؤسسة حيث تساهم عملية التشخيص المالي في الخروج بأهم القرارات المالية فالتشخيص هو عملية تحليل الداخلية للمؤسسة والتي تهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف بغية تصور الحلول الممكنة لتجاوز نقاط الضعف والحفاظ على نقاط القوة وتحسينها هذا باستخدام مجموعة من الأدوات التحليلية .

المطلب الأول : واقع التشخيص المالي

إن المؤسسة محل الدراسة و حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية إلى أنها لا تولي اهتمام لهذا الجانب أي لا تعمل بالتشخيص المالي ولا تستعين بالأطراف خارجية في هذا المجال لكي تحسن من مرد وديتها المالية فالمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر و بضبط وحدة سيدي غزال، تسعى لهدف وحيد فقط هو كيفية الحصول أو تعظيم ربح بالأقل تكاليف ممكنة، حيث يقوم محاسب المؤسسة بإعداد القوائم المالية بنفسه دون مساعدة من أي طرف في الإدارة ويطلع على هذه القوائم رئيس الدائرة فقط، كما يقوم المحاسب بتقييد العمليات المحاسبية كالمشتريات، الخدمات، المبيعات و يتم إعداد القوائم المالية (الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات النقدية) وفق المعطيات المحاسبية بغية تقديمها لمصلحة الضرائب،وأيضا المؤسسة لا تقوم بطلب قروض من المؤسسات المالية لأن هذه الأخيرة تجبر المؤسسة على حساب بعض نسب التشخيص المالي من أجل التعرف على الوضعية المالية [1] .

المطلب الثاني : واقع المردودية المالية

إن المؤسسة محل الدراسة لاتسعى إلى تحسين مردوديتها المالية، و ذلك حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، و الدليل على ذلك أن المؤسسة مازالت تعمل بالطريقة الكلاسيكية في عمليات الإنتاج و هذا ما يجعل منتوج تقل جودته مع مرورو الوقت و يصبح أقل كفاءة وبتالي يقل الطلب عليه، إلى أن ملاك المؤسسة وحسب تصريحات المدير العام للمؤسسة أنهم مهتمين أكثر بالمشروع الجديد المتمثل في مصنع الإسمنت المنشأ حديثا أي بالأحرى يسعون إلى تغير في نشاطهم الصناعي لكثرة المنافسين في هذا المجال و في ضل قلة المشاريع و ذلك ناتج عن الوضع الاقتصادي المتدهور في البلاد[2] .

[1]– مقابلة مع السيد عطا الله محمد، رئيس مصلحة المحاسبية و المالية، بوحدة الإخوة عموري للآجر الأحمر.

[2]– مقابلة مع السيد فيصل عموري المدير العام للوحدة سيدي غزال بسكرة.

المبحث الثالث : إستخدمات التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر .

يعتبر التشخيص المالي آدتا مهمة يجب أن تقوم به المؤسسة لي تحسين مرد وديتها المالية و ذلك لكونه يكتشف نقاط الضعف و يتجنبها و نقاط القوة و يحافظ عليها و العمل، بها كما يقوم بدراسة وتحليل للمعلومات المقدمة بهدف إيجاد حل للمشاكل المطروحة و إعطاء التوصيات اللازمة لتفادي ذلك الأمر مرة ثانيا، و بالتالي فالمشخص المالي يقوم بتشخيص المؤسسة ماليا عن طريق دراسة رقم الأعمال ،النتيجة ،المردودية ،حتى يسمح بتوفير المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار .

المطلب الأول: حساب أنواع المردودية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2014/2012) .

تنقسم المردودية عادة إلى ثلاثة أنواع و هي المردودية التجارية والمردودية الاقتصادية و المردودية المالية،وسيتم في هذا الجزء حساب الأنواع الثلاثة للمردودية .

الفرع الأول:حساب المردودية التجارية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2014/2012) :

- هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموعة مبيعاتها ،وتحسب كما يلي :

نتيجة الدورة الصافية

- معدل المردودية التجارية =_____

رقم الأعمال خارج الرسم

❖ **حساب المردودية التجارية للمؤسسة محل الدراسة للسنة(2012):**

- معدل المردودية التجارية لسنة (2012) = $\frac{120147977,72}{532953029,46}$ = 0,2254

❖ **حساب المردودية التجارية للمؤسسة محل الدراسة للسنة(2013):**

- معدل المردودية التجارية لسنة(2013)= $\frac{99166841,06}{488363095,47}$ = 0,203

❖ **حساب المردودية التجارية للمؤسسة محل الدراسة للسنة(2014):**

- معدل المردودية التجارية لسنة(2014)= $\frac{37874290,15}{485192602,28}$ = 0,078

و الجدول الموالي يلخص حساب المردودية التجارية خلال السنوات (2012، 2013، 2014) .

الجدول رقم (06): حساب المردودية التجارية لمؤسسة الاخوة عموري للآجر الأحمر بسكرة للفترة مابين (2014/2012).

السنـوات	2012	2013	2014
نتيجة الدورة الصافية	120147977 ,72	99166841 ,06	37874290,15
رقم الأعمال خارج الرسم	532953029 ,46	488363095,47	485192602,28
نسبة المردودية التجارية	%22,54	% 20,30	%7,80

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (03) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل الموالي :

شكل رقم (04) : التمثيل البياني للمردودية التجارية للمؤسسة محل الدراسة .

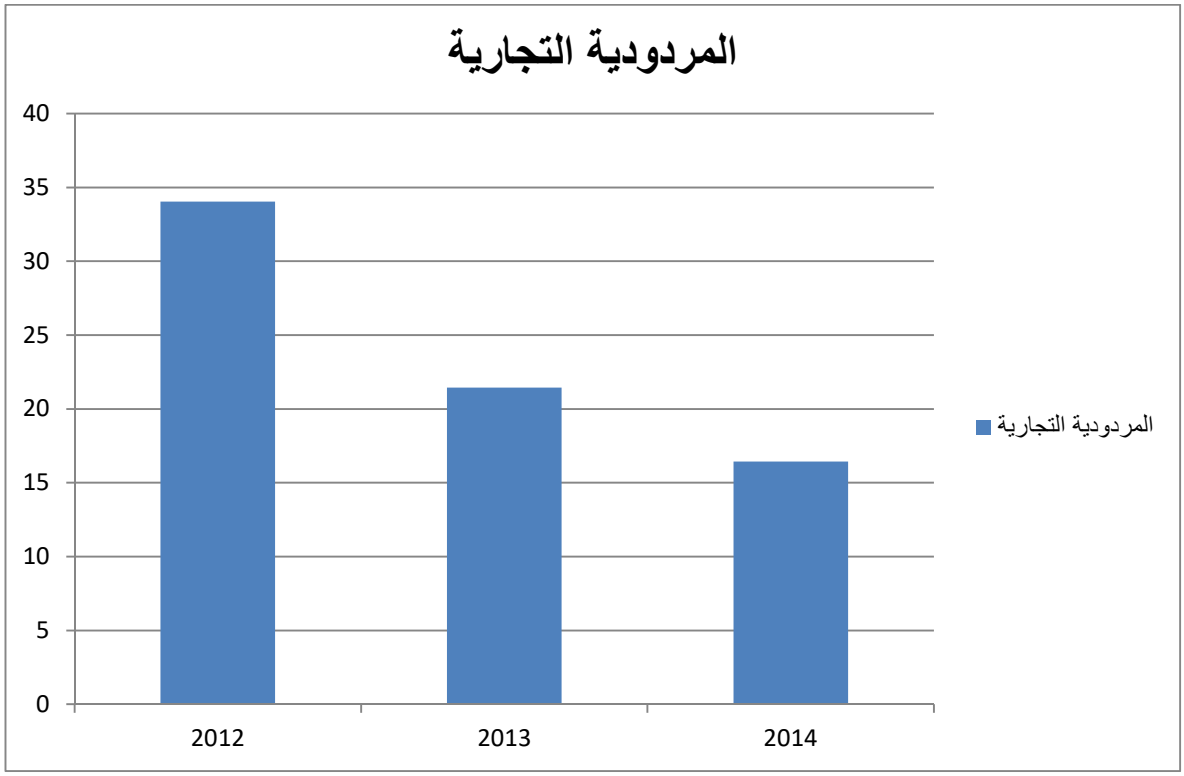

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (06) .

من خلال الجدول والتمثيل البياني السابق وحساب المردودية تجارية للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2012 ،2013 ، 2014 فإننا نلاحظ تراجع في مردوديتها التجارية في سنة 2013 بالنسبة تقدر بـ 2,24 % مقارنة بمردوديتها في سنة 2012 كما نلاحظ انخفاض ملحوظ و كبير في سنة 2014 بالنسبة تقدر بـ 12,5 % مقارنتا بمردوديتها سنة 2013 و هذا يعود إالى تراجع في كل من نتيجتها الصافية للدورة و في رقم أعمالها وحسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية إلى عدم اهتمام أصحاب المؤسسة بالتطوير ربحيتها لأغراض استثمارية جديدة .

الفرع الثاني :حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2014/2012) .

و هي المردودية تقيس الفعالية في استخدام الأصول الموضوعة تحت تصرف المؤسسة ،وتقاس من خلال رصيد الفائض الإجمالي الاستغلال ، و تسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية للاستغلال ، و تسمى بالمردودية الاقتصادية الإجمالية لأنها تتحقق قبل عمليات الاهتلاك ،والعماليات المالية و عماليات التوزيع ، وتحسب كما يلي :

- معدل المردودية الاقتصادية الإجمالي = الفائض الإجمالي للإستغلال / الأصول الاقتصادية

❖ **حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة للسنة (2012) :**

- معدل المردودية الاقتصادية الإجمالي لسنة (2012) = 235535260,85 / 691597800,98 = 0,3405

❖ **حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة للسنة (2013) :**

- معدل المردودية الاقتصادية الإجمالي لسنة (2013) = 184744612,86 / 861149926,06 = 0,2145

❖ **حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة للسنة (2014) :**

- معدل المردودية الاقتصادية الإجمالي لسنة (2014) = 142850577,15 / 869152732,58 = 0,1643

و الجدول الموالي يلخص حساب المردودية الاقتصادية خلال السنوات (2012،2013،2014) .

الجدول رقم (07): حساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2012/2014) .

السنـوات	2012	2013	2014
الفائض الإجمالي للإستغلال	235535260,85	184744612,86	142850577,15
الأصول الاقتصادية	691597800,98	861149926,06	869152732,58
نسبة المردودية الاقتصادية	%34,05	%21,45	%16,43

المصدر :من اعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (01) و(03) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (05) الموالي :

شكل رقم(05) : التمثيل البياني للمردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة .

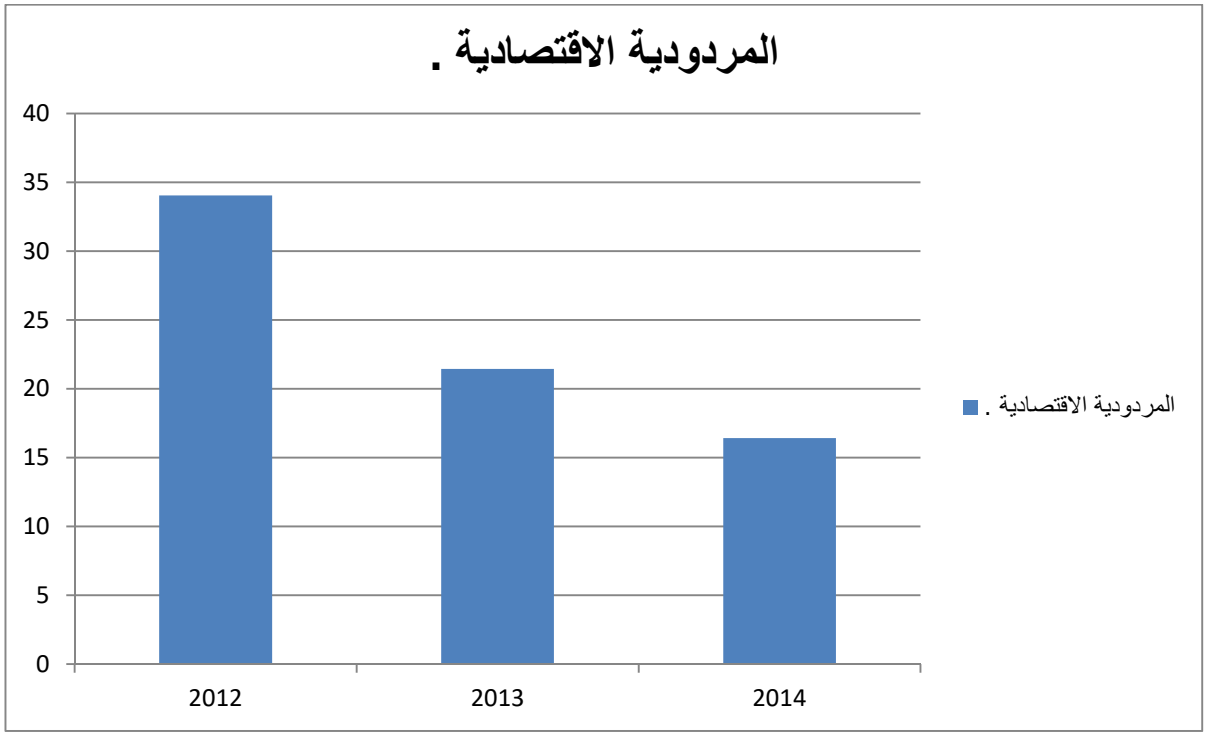

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (07) .

من خلال الجدول السابق و التمثيل البياني وحساب المردودية الاقتصادية للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2012, 2013, 2014 نلاحظ تراجع في مردوديتها الاقتصادية في سنة 2013 بالنسبة تقدر بـ 12,6 % مقارنة بالسنة 2012 و هذا راجع إلى انخفاض للفائض الإجمالي الاستغلال بقدر50790647,99 ، كما نلاحظ أنها انخفضت سنة 2014 بالنسبة 5,02% مقارنة مع سنة 2013 و هذا راجع إلى انخفاض الفائض الإجمالي لاستغلال بقدر 41894035,71 و هذا راجع أيضا حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية إلى عدم اهتمام أصحاب المؤسسة بتطوير مردوديتها الاقتصادية وذلك لأسباب استثمارية جديدة .

الفرع الثالث:حساب المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2014/2012) .

وهي المردودية التي تمكنهم من تعويض المخاطر المحتملة التي يتعرضوا لها نتيجة مساهمات في رأس مال المؤسسة ، و تحسب كما يلي :

- معدل المردودية المالية = نتيجة الدورة الصفية / الأموال الخاصة

❖ **حساب المردودية المالية للمؤسسة محل لسنة (2012):**

- معدل المردودية المالية = 120147977,72 / 5200000000 = 0,0231

❖ **حساب المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة (2013) :**

- معدل المردودية المالية = 99166841,06 / 5200000000 = 0,0190

❖ **حساب المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة (2014) :**

- معدل المردودية المالية = 37874290 ,15 / 5200000000 = 0,0072

والجدول الموالي يلخص حساب المردودية المالية خلال السنوات (2012،2013،2014) .

الجدول رقم (08): حساب المردودية المالية لمؤسسة للإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2012/2014)

الوحدة (دج)

السنـوات	2012	2013	2014
النتيجة الدورة الصافية	120147977,72	99166841,06	37874290 ,15
الأموال الخاصة	5200000000	5200000000	5200000000
نسبة المردودية المالية	%2,31	%1,90	%0,72

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق رقم (02) و(03) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (06) الموالي :

الشكل رقم (06) :التمثيل البياني للمرردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة

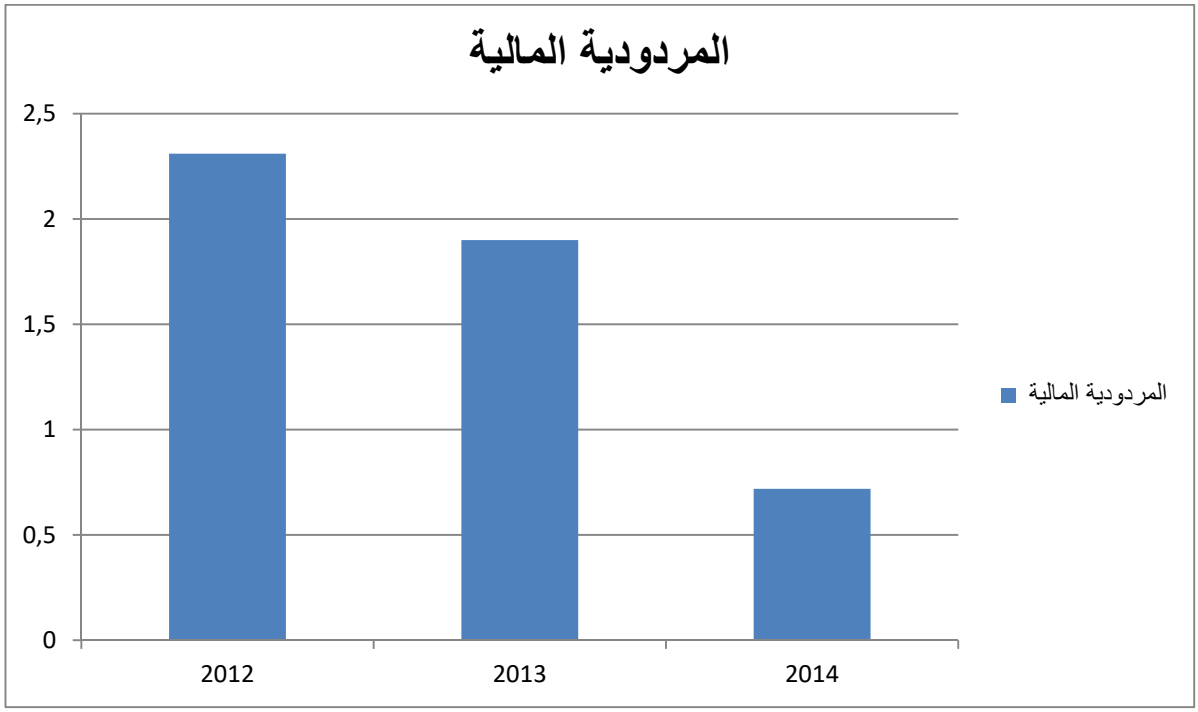

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على الشكل رقم (08) .

من الجدول السابق والتمثيل البياني حساب المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2012 ,2013 , 2014 نلاحظ في سنة 2012 بلغت المردودية المالية نسبة 2,31 % ، و هذا يعني أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في المؤسسة يولد ربح قدره 0,023 دج ، و في سنة 2013 انخفضت بنسبة 0,41 % مقارنة لسنة 2012 , و هذا راجع إلى انخفاض في النتيجة الصافية بمبلغ 20981136,66 ، كما نلاحظ إنها في سنة 2014 انخفضت بنسبة 1,18 % و ذلك راجع إلى انخفاض في النتيجة الصافية .

و من خلال حساب المردودية المالية تبين لنا انها في انخفاض مستمر و هذا يعبر على عدم كفاءتها الإنتاجية و عدم قدرتها على زيادة مردوديتها المالية و هذا راجع إلى عدم تطبيقها لتشخيص المالي لكي تحسين من مردوديتها المالية ولكون أًصحاب المؤسسة وحسب تصريحات رئيس المصلحة المحاسبة و المالية عدم اهتمام بتطورات الجارية على المردودية المالية و ذلك يعود إلى أسباب استثمارية جديدة .

إلى أن المردودية المالية ناتجة عن ثلاثة سياسات أساسية للمؤسسة .

1- السياسة التجارية و التي تتمثل في النسبة : نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال الصافي .
2- سياسة الإنتاج و التي تتمثل في النسبة : رقم الأعمال الصافي / مجموع الأصول .
3- سياسة التمويل والتي تتمثل في النسبة : مجموع الأصول / الأموال الخاصة .

المطلب الثاني :حساب السياسات الثلاثة للمردودية المالية للفترة (2014/2012) .

الفرع الأول : حساب السياسة التجارية للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2012 ، 2013 ، 2014) .

نتيجة الدورة

السياسة التجارية = _____

رقم أعمال الصافي

والجدول الموالي يلخص حساب سياسة التجارية خلال السنوات (2012.2013.2014) .

الجدول رقم (09): حساب سياسة التجارية للمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمرللفترة مابين (2012/2014) .

السنـوات	2012	2013	2014
نتيجة الدورة الصافية	120147977 ,72	99166841 ,06	37874290,15
رقم الأعمال الصافي	532953029 ,46	488363095,47	485192602,28
نسبة سياسة التجارية	%22,54	% 20,30	%7,80

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق رقم (03) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (07) الموالي :

الشكل رقم (07) : التمثيل البياني للسياسة التجارية للمؤسسة محل الدراسة

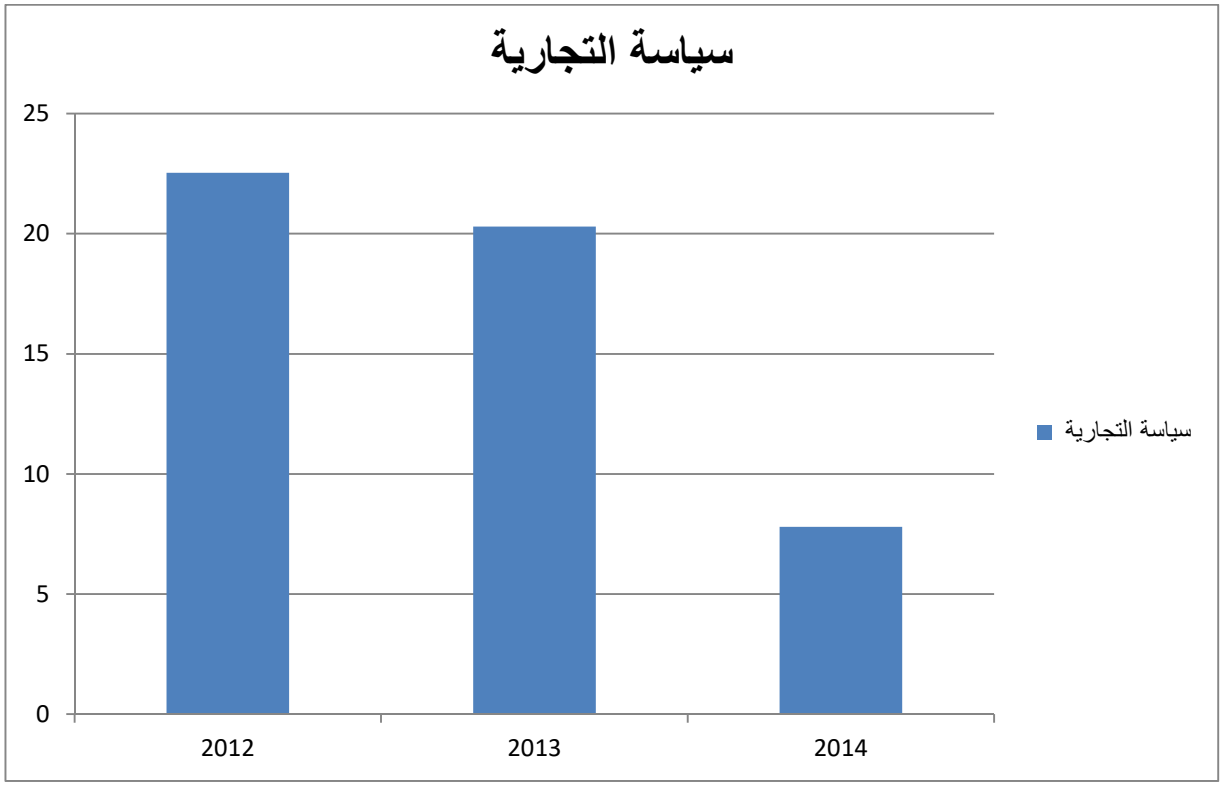

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (09) .

من خلال الجدول و التمثيل البياني و حساب السياسة التجارية للمؤسسة محل الدراسة للسنوات 2012 ، 2013 ، 2014 نلاحظ تراجع في سياستها التجارية في سنة 2013 بنسبة 2,24 % مقارنة بالسياستها سنة 2012 ، كما نلاحظ انخفاضها سنة 2014 بنسبة 12,5 و هذا راجع إلى انخفاض في كل من نتيجتها الصافية و في رقم أعمالها وهذا يعود حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية إلى عدم اهتمام أصحاب المؤسسة بالتطورات الجارية على سياستها التجارية و ذلك لأغراض استثمارية جديدة .

الفرع الثاني :حساب سياسة الإنتاج للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2012 ، 2013 ، 2014) .

رقم الأعمال الصافي

سياسة الإنتاج = _____

مجموع الأصول

والجدول الموالي يلخص حساب سياسة الإنتاج خلال السنوات (2014.2013.2012) .

الجدول رقم (10): حساب سياسة الإنتاج للمؤسسة الإخوة عموري للآجور الأحمر للفترة (2014/2012)

السنـوات	2012	2013	2014
رقم الأعمال الصافي	532953029 ,46	488363095,47	485192602,28
مجموع الأصول	691597800,98	861149926,06	869152732,58
نسبة سياسة الإنتاج	%77,06	%56,71	%55,82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (01) و (03) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (08) الموالي :

الشكل رقم (08) : التمثيل البياني للسياسة الإنتاج للمؤسسة محل الدراسة .

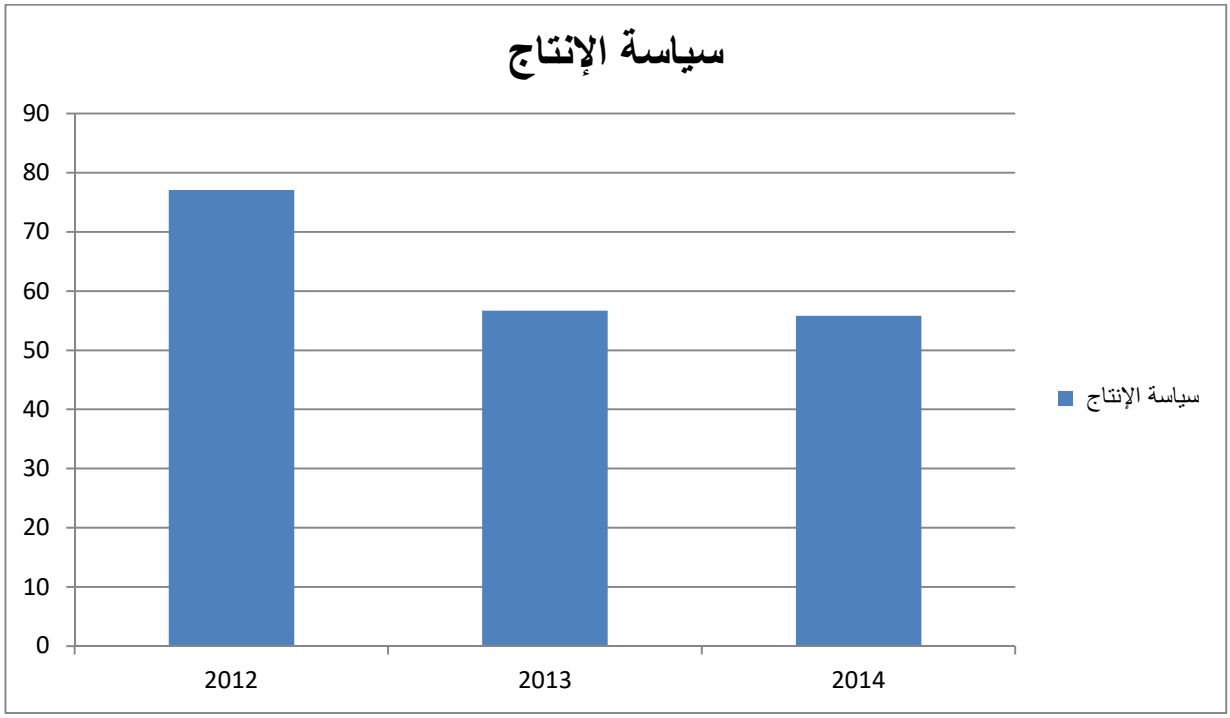

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (10) .

من خلال الجدول والتمثيل البياني وحساب سياسة الإنتاج للمؤسسة محل الدراسة خلال السنوات 2012 ، 2013 ،2014 نلاحظ تراجع في سياستها الإنتاجية في سنة 2013 بنسبة 20,35 مقارنة بالسياستها سنة 2012 ،و هذا راجع إلى انخفاض في رقم أعمالها الصافي بمقدار44589933,99 كما نلاحظ انخفاضها سنة 2014 بنسبة 0,89 % مقارنة بسياستها سنة 2013 ، و هذا ناتج عن انخفاض في رقم أعمالها بقدر 3170493,19 هذا راجع أيضا حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة والمالية أن المؤسسة لا تهتم بتطوير سياستها الإنتاجية وذلك لأغراض استثمارية جديدة .

الفرع الثالث :حساب سياسة التمويل للمؤسسة محل الدراسة للفترة (2012 / 2014) .

مجموع الأصول

سياسة التمويل = _____

الأموال الخاصة

والجدول الموالي يلخص حساب سياسة التمويل خلال السنوات (2012.2013. 2014) .

الجدول رقم(11) : حساب سياسة التمويل للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمرللفترة (2012/2014) .

السنـوات	2012	2013	2014
مجموع الأصول	691597800,98	861149926,06	869152732,58
الأموال الخاصة	5200000000	5200000000	5200000000
نسبة سياسة التمويل	%13,29	%16,56	%16,71

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (01) و (02) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (09) الموالي :

الشكل رقم (09) : التمثيل البياني للسياسة التمويل للمؤسسة محل الدراسة .

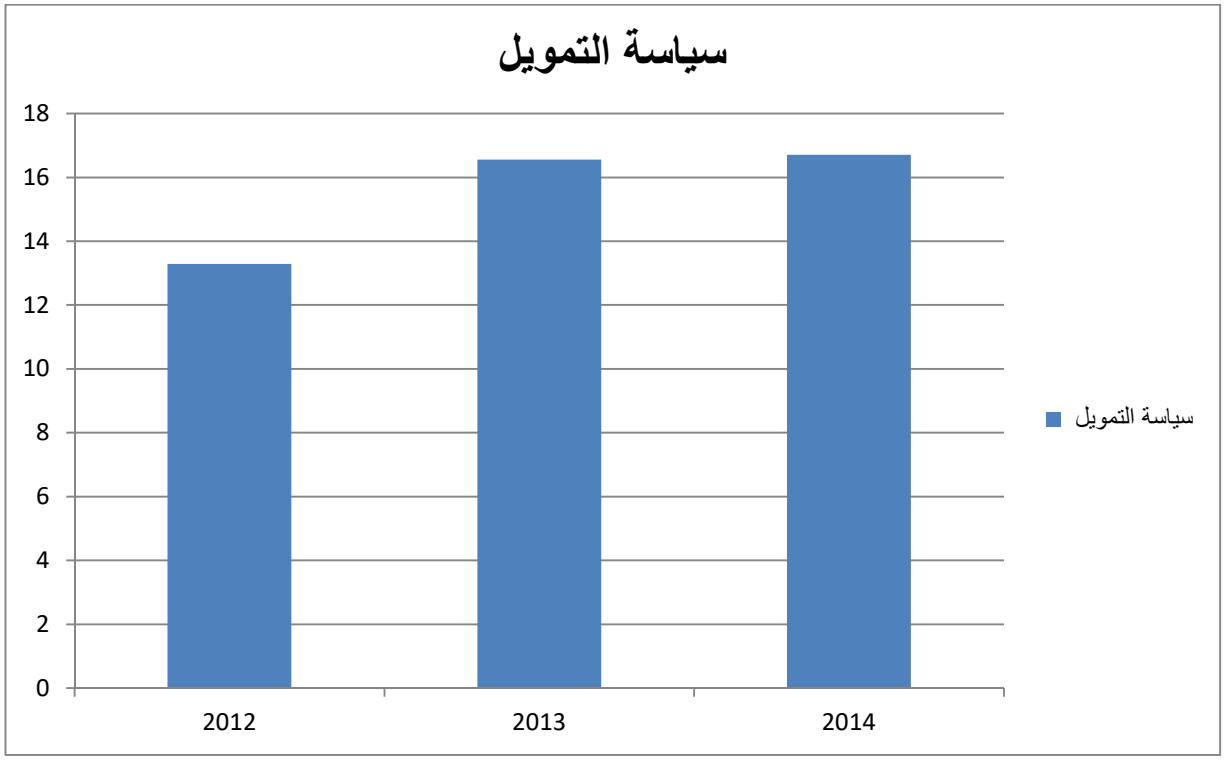

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (11).

من خلال الجدول و التمثيل البياني و حساب السياسة التمويل للمؤسسة محل الدراسة خلال السنوات 2012 ،2013، 2014 نلاحظ زيادة في سياستها التمويلية في سنة 2013 بنسبة 3,27 % مقارنة بسياستها في 2012 ، و هذا راجع إلى الزيادة في أصولها بقدر 169552125,08 ، كما نلاحظ أنها زادت بنسبة 0,15 % سنة 2014 مقرنة بسياستها سنة 2013، و هذا ناتج عن زيادة في مجموع أصولها بقدر 8002806,52 ،تعود الزيادة في ساسة التمويل للمؤسسة حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة والمالية إلى أن أصحاب المؤسسة يعطو اهتمام لهذا الجانب لأغراض استثمارية جديدة .

المطلب الثالث :حساب المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة بدلالة النسب الثلاثة للفترة (2012 / 2014) .

و تكتب حسب العلاقة التالية :

المردودية المالية = نتيجة الدورة / الأموال الخاصة × رقم الأعمال الصافي / مجموع الأصول × مجموع الأصول / رقم أعمال الصافي

❖ **حساب المردودية المالية بدلالة النسب الثلاثة لسنة (2012) :**

المردودية المالية = 120147977 ,72 / 5200000000 × 532953029 ,46 / 691597800,98 × 691597800,98 / 532953029 ,46 = % 2,31

❖ **حساب المردودية المالية بدلالة النسب الثلاثة لسنة 2013 :**

المردودية المالية = 99166841 ,06 / 5200000000 × 488363095,47 / 861149926,06 × 861149926,06 / 488363095,47 =1,90 %

❖ **حساب المردودية المالية بدلالة النسب الثلاثة لسنة 2014 :**

869152732,58 485192602,28 37874290,15

المردودية المالية= _____×_____×_____= 0,72 %

5200000000 869152732,58 485192602,28

نلاحظ أن عند حسابنا للمردودية المالية بدلالة السياسات الثلاثة (سياسة التجارية،سياسة الإنتاج،سياسة التمويل) خلال السنوات 2012 ،2013، 2014 أننا تحصلنا على نفس النتا ئج الموجودة في الجدول السابق رقم (08) المعبر عن حساب المردودية المالية منه نستخلص أن الطرقتين صحيحتين و يعطيا نفس النتيجة .

المطالب الرابع :حساب أهم مكونات و أهم مقايس المردودية للمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر للفترة (2012/2014) .

الفرع الأول :حساب أهم مكونات المردودية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2012/2014) .

للمردودية عدة مكونات نحسب منها :

1- **الإنتاجية** : تعبر الإنتاجية على حسن السيرة و الفائدة تعود على المؤسسة أي على حسن السيطرة لارتفاع الإنتاجية بالنسبة لتكاليف و تحسب كما يلي :

القيمة المضافة

الإنتاجية = _____

الأصول الثابتة

❖ حساب الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة سنة (2012) :

347724139,71

- الإنتاجية = _____=0,7051

493101028,96

❖ حساب الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة سنة (2013) :

309233579 ,74

- الإنتاجية = _____=0,6784

455795503,25

❖ حساب الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة سنة (2014) :

285691521 ,91

- الإنتاجية = _____=0,7566

377582099,75

والجدول الموالي يلخص حساب الإنتاجية خلال السنوات (2012.2013.2014)

الجدول رقم(12) : حساب الإنتاجية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2012/2014) .

السنـوات	2012	2013	2014
القيمة المضافة	347724139,71	309233579 ,74	285691521 ,91
الاصول الثابتة	493101028,96	455795503,25	377582099,75
نسبة الإنتاجية	%70,51	%67,84	%75,66

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملاحق رقم (01) و (03) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (10) الموالي :

الشكل رقم (10) : التمثيل البياني لنسبة الإنتاجية للمؤسسة محل الدراسة .

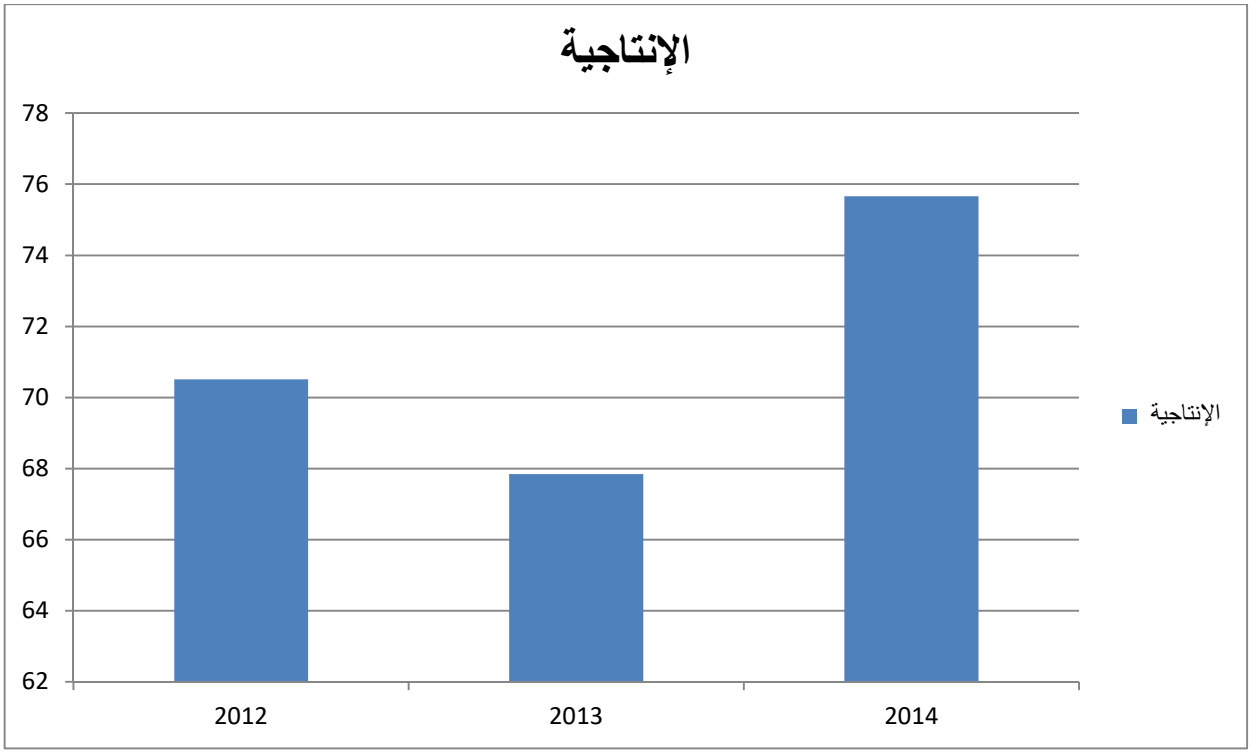

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (12) .

من خلال الجدول و التمثيل البياني و حساب إنتاجية المؤسسة محل الدراسة خلال السنوات 2012 ، 2013 ،2014 ، نلاحظ أن إنتاجية المؤسسة قد انخفضت بنسبة 2,67% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 و هذا راجع عن نقص في قيمة المبيعات ، كما نلاحظ أنها زادة سنة 2014 بنسبة 7,82% مقارنة بسنة 2013 و هذا ناتج عن زيادة قيمة المبيعات وحسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية أي أن المؤسسة عندما يكون الطلب كبير على المنتوج تضاعف في عمليتها الإنتاجية لتغطي ذلك الطلب و العكس عندما يكون الطلب صغير تخفض من عمليتها الإنتاجية .

2- **الفعالية** :هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها الإستراتيجية من نمو المبيعات و تعظيم حصتها السوقية و تحسب كما يلي :

رقم الأعمال

الفعالية = _____

إجمالي الأصول

❖ حساب الفعالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة (2012) :

532953029 ,46

- الفاعلية =_____=0,7706

691597800,98

❖ حساب الفعالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة (2013) :

488363095,47

- الفاعلية =_____=0,5671

861149926,06

❖ حساب الفعالية للمؤسسة محل الدراسة لسنة (2014) :

485192602,28

- الفاعلية =_____= 0,5582

869152732,58

والجدول الموالي يلخص حساب الفعالية خلال السنوات (2012.2013.2014) .

الجدول رقم (13): حساب الفعالية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمرللفترة (2012/2014) .

السنـوات	2012	2013	2014
رقم الأعمال	532953029 ,46	488363095,47	485192602,28
إجمالي الأصول	691597800,98	861149926,06	869152732,58
نسبة الفاعلية	%77,06	%56,71	%55,82

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على الملاحق (01) و (03)

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (11) الموالي :

الشكل رقم (11) : التمثيل البياني لنسبة الفعالية للمؤسسة محل الدراسة .

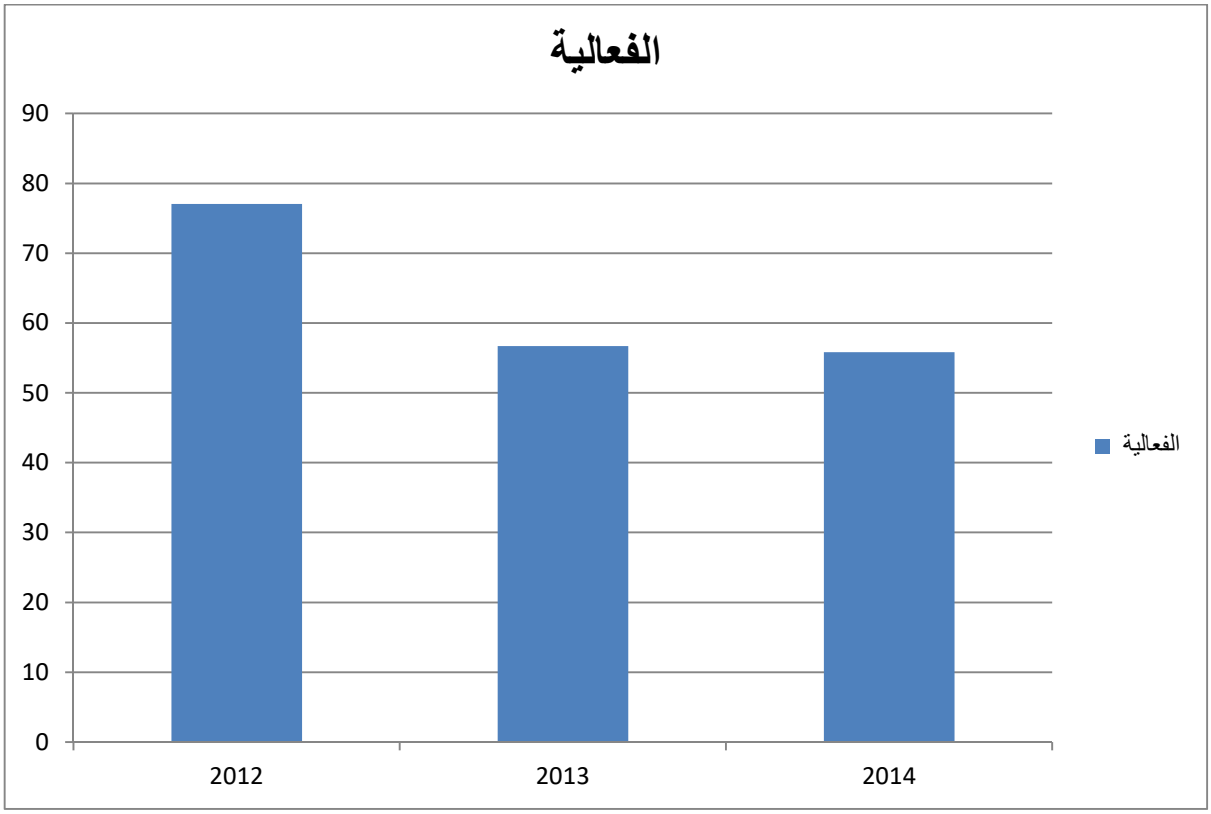

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (13) .

من خلال الجدول و التمثيل البياني و حساب فعالية المؤسسة محل الدراسة و خلال سنوات 2012 ، 2013 ،2014 ،نلاحظ أن فعالية المؤسسة قد انخفضت سنة 2013 بنسبة كبيرة تقدر بـ 20,35 % مقارنة بفعاليتها في سنة 2012 و هذا راجع إلى انخفاض في رقم أعمالها بقدر 44589933,99 ، كما نلاحظ انخفاضها في سنة 2014

بنسبة 0,89 % مقارنة بفعاليتها سنة 2013 و هذا ناتج عن انخفاض في رقم أعمالها بقدر 3170493,19، و هذا راجع حسب تصريحات رئيس المحاسبة والمالية إلى عدم اهتمام أصحاب المؤسسة بالتطوير فعاليتها،لأغراض استثمارية جديدة .

الفرع الثاني :حساب أهم مقايس المردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2014/2012) :

للمردودية عدة مقايس نحسب منها :

القدرة على التمويل الذاتي و تكتب حسب العلاقة التالية :

قدرة على التمويل = النتيجة الصافية + مخصصات الإهتلاك

❖ **حساب القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة سنة 2012 .**

- قدرة على التمويل = 120147977,72 + | 86166770,55| = 206314748,27

❖ **حساب القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة سنة 2013 .**

- قدرة على التمويل = 99166841,06 + | 92425581,59 | = 191592422,65

❖ **حساب القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة سنة 2013 .**

- قدرة على التمويل = 37874290 ,15 + |99154129,79| = 137028419,94

والجدول الموالي يلخص حساب القدرة على التمويل الذاتي خلال السنوات (2012.2013.2014) .

الجدول رقم (14): حساب القدرة على التمويل للمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2014/2012)

السنـوات	2012	2013	2014
النتيجة الدورة الصافية	120147977,72	99166841,06	37874290 ,15
مخصصات الاهتلاك	|86166770,55 |	| 92425581,59 |	| 99154129,79
القدرة على التمويل الذاتي	206314748,27	191592422,65	137028419,94

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الملحق (03) .

وسيتم التمثيل البياني لحسابات المردودية الموضحة في الجدول السابق من أجل المساعدة في التحليل من خلال الشكل رقم (12) الموالي :

الشكل رقم (12) : التمثيل البياني للقدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة محل الدراسة .

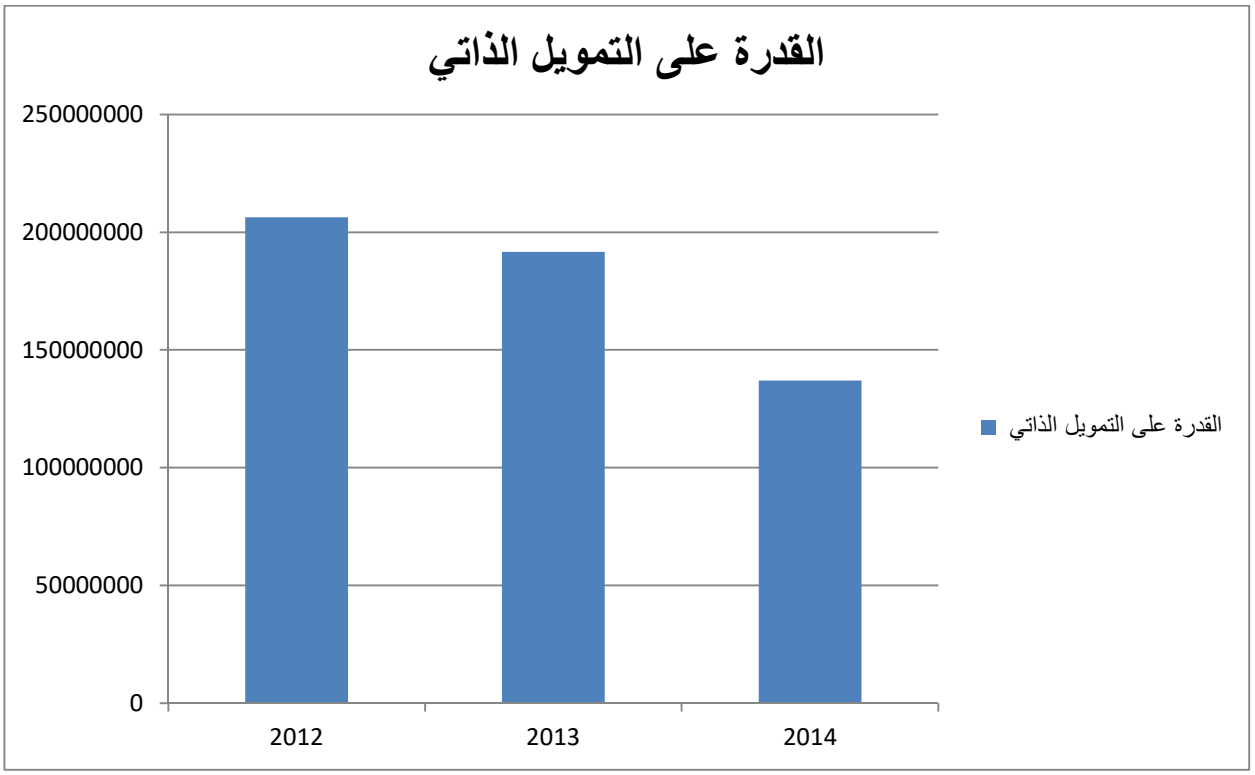

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (14) .

من خلال الجدول و التمثيل البياني و حساب القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة نلاحظ أنها متذبذبة و غير مستقرة وهي في تراجع مستمر من سنة إلى أخرى ، كما نلاحظ أنها في سنة 2013 تراجعت بقدر14722325,62 مقارنة مع سنة 2012 ، كما أنها انخفضت سنة 2014 بقدر 54564002,71 مقارنة بسنة 2013 حتى 54564002,71،و هذا راجع إلى تناقص في النتيجة الدورة الصافية ،بالإضافة إلى النقصان

الطفيفة في قيمة مخصصات الاهتلاك ، و هذه النتيجة تدل على أن المؤسسة محل الدراسة غير قادرة على تمويل ذاتها بل إنها تلجئ إلى مصادر خارجية حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية لكون أصحاب المؤسسة مهتمين بجوانب استثمارية أخرى .

المطلب الخامس :تحليل أثر الرفع المالية لمؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر للفترة (2014/2012)

العلاقة الرياضية لأثر الرافعة المالية انطلاقا من علاقة المردودية المالية :

$$Rcp=\{Re + (Re - i) .D/ Cp\} .(1- IS)$$

بما أن أثر الرافعة المالية على انها الفرق بين المردودية المالية و المردودية الاقتصادية , فهي تقيس تأثير القرارات المالية للمردودية الاقتصادية بمدى تأثير المردودية المالية وبذلك لها ثلاثة حالات و هي :

❖ **المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة :**

هنا حالة أثر الرفع المالية موجبة بصدد تحقيق المؤسسة مردودية الاقتصادية تفوق تكلفة اللجوء إلى الاستدانة و القرارات المالية هو الرفع من معدلات الاستدانة و ذلك لما يخلفه من اثر ايجابي على المردودية المالية .

❖ **المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة :**

في هذه حالة أثر الرفع المالي معدوم أي تساوي المردودية الاقتصادية مع تكلفة الاستدانة ، وفي هذه الحالة تكون الرافعة المالية اثر حيادي في آلية إتخاذ القرار مناسب لأن الهيكل المالي مستقل تماما عن المردودية المالية ، و يمكن المسير المالي اللجوء إلى مؤشرات أخرى كنسبة الاستقلالية المالية .

❖ **المردودية الاقتصادية اقل من تكلفة الاستدانة :**

في هذه الحالة اثر الرافعة المالية سالب و يتحقق عندما تكون له اثر سلبي على المردودية المالية و القرارات المالي المناسب تقليل من استدانة و اللجوء إلى الموارد مالية بديلة .

نقدم في الجدول التالي العناصر لحساب أثر الرفع المالي و الرفع المالي للمؤسسة محل الدراسة لسنوات(2012 ،2013، 2014) .

جدول رقم (15): حساب أثر الرافعة المالية و الرفع المالي للمؤسسة الإخوة عموري للأجور الأحمر للفترة (2012/2014) .

السنوات	2012	2013	2014
مردودية الاقتصادية	0,3405	0,2145	0,1643
مردودية المالية	0,0231	0,0190	0,0072
اثر الرافعة المالية	-0,3405	-0,1955	-0,1571
مجموع الديون	2489151186,82	2679680736,54	2649809252,91
الاموال الخاصةCP	5200000000	5200000000	5200000000
الاستدانة الصافية D	0,47	0,51	0,50
الاموال الخاصةCP	52000000,00	52000000,00	52000000,00
الرافعة الماليةD/CP	0.000000009	0.0000000089	0.000000096

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على الجدول و على الملاحق (01) و (02) .

بعد دراسة كل من المردودية المالية و المردودية الاقتصادية في الجداول رقم (8)،(7) و من خلال التماثيل البانية رقم (6)،(5) نأتي إلى الدراسة العلاقة بينهما التي تفسرها اثر الرافعة المالية .

نلاحظ من خلال الجدول إن اثر الرفع المالي للمؤسسة محل الدراسة سالب خلال السنوات الثلاثة 2012 ،2013 ،2014 و هذا راجع للاثر السلبي لكل من المردودية الاقتصادية و المردودية المالية للمؤسسة محل الدراسة المفسرة بالفائض الإجمالي للاستغلال و النتيجة الصافية لهذه السنوات.

كما نلاحظ أن أثر الرفع المالي يسلك سلوك كل من المردودية الاقتصادية و المردودية المالية فهو في حالة تدني أي انخفاض يعني مدى تأثير المردودية المالية في نقصان أثر الرفع المالي .

كما نلاحظ من خلال الجدول أن الاستدانة الصافية للمؤسسة كانت منخفضة بقدر 0,47 سنة 2012 ،و ارتفعت في سنة 2013 لتصل إلى 0,51، أما بنسبة إلى سنة 2014 انخفضت لتصل إلى 0,50، و هذا راجع لزيادة المؤسسة في الديون .

كما نلاحظ من الجدول أن الرافعة المالية للمؤسسة محل الدراسة كانت مرتفعة بقدر0,000000009 سنة ، لكنها انخفضت سنة 2013 اتصل إلى 0,0000000089 مقارنة مع سنة 2012، كما نلاحظ أنها في سنة 2014 ارتفعت لتصل إلى 0,0000000096 مقارنة بسنة 2013،وهذا راجع إلى زيادة في الاستدانة الصفية للمؤسسة .

المطلب السادس :مساهمة التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر.

بعد دراستنا للمردودية المالية للمؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر و حساب أهم النسب المتعلقة بها، نلاحظ أنها في تدني مستمر خلال فترة الزمنية (2012/ 2014)، كما هو مبين في الجدول رقم (08) و الشكل رقم (06)، هذا يدل على أن المؤسسة محل الدراسة أنها بدأت تفقد مكانتها في سوق رغم أنها تملك طاقة إنتاجية وأخرى تخزينية كبيرتين، و هذا الانخفاض في مردوديتها المالية راجع لعدم اهتمامها بالجانب التشخيص المالي الذي يلعب دورا هاما في تحسين مردوديتها المالية حيث يعتبر التشخيص المالي أسلوب منظم و فعال يساعدنا على اكتشاف عوامل و أساليب التي تطرأ على المؤسسة من مشاكل و اختلالات التي تهدد استقرارها، لكي يبرز لنا الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة، كما يبين لنا نقاط القوى للاستفادة منها و العمل بها و إحاطة بنقاط الضعف لتجنبها و لعدم وقوع فيها مرة آخرة، إلى أن استخدام عملية التشخيص المالي لا يجب أن تتم لمرة واحدة داخل المؤسسة بالشكل عام و داخل وحدة إخوة عموري للآجر الأحمر بشكل خاص، لأنه يجب تحديد نقاط القوى و الضعف بصفة دائمة خاصة مع التغيرات الدائمة للمحيط التي تعيش فيه المؤسسة و الوضع الاقتصادي المتدهور للبلاد، إذن تحتم كل هذه الظروف على المؤسسة محل الدراسة استخدام التشخيص المالي من أجل تحسين مردوديتها المالية.

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال الدراسة العملية التعرف على مؤسسة اقتصادية جزائرية، وهي مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر التي تنشط في البلاد، حيث كانت الدراسة منسبة على وحدة سيدي غزال بسكرة أحد وحدات مجمع الإخوة عموري، حيث قمنا بدراسة التشخيص المالي للمؤسسة خلال الفترة الزمنية (2014/2012) و معرفة تأثيره على المردودية المالية، كما حاولنا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة للحكم على أدائها، وذلك بحساب أهم نسب المردودية المالية كما قمنا بتحليل أثر الرافعة المالية المثمثل في العلاقة بين المردودية المالية و الاقتصادية، و في أخير تأكدنا بمدى فعالية التشخيص المالي في تحسين المردودية المالية للمؤسسة الذي يساعدها على التطور و النمو و تحقيق الاستقلالية المالية .

لتشخيص المالي أهمية كبيرة لكونه أداة تساعد على اكتشاف الاختلالات التي تصيب الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية، كما أن له دور كبير في تحقيق التوازن المالي و تقيم وضعية المؤسسة من خلال تحليل قوائمها المالية، كل ذلك من أجل تحديد نقاط القوى للاستفادة منها، و الإحاطة بالنقاط الضعف من أجل تفاديها و عدم الوقوع فيها مرة أخرى.

كما كان لابد من الإحاطة بموضوع المردودية المالية، من خلال التطرق إلى أهميتها بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية التي تمثل الهيكل الرئيسي لها، كما تعبرعن مدى كفاءة نشاطها وقدرتها على خلق نتيجة إيجابية، و بتالي فمن الواجب على المؤسسة أن تسعى إلى تحسين مردوديتها المالية و العمل على تطويرها، و ذلك بالتطبيق عملية التشخيص المالي الذي يلعب دورا كبيرا في تحسينها، لكي تحقق أهدافها المسطرة و تحافظ على مكانتها في السوق و تستمر في مزاولة نشاطها .

و للتعمق أكثر في أهمية التشخيص المالي وعلاقته في تحسين المردودية المالية، قمنا بإسقاط ما تم عرضه في الجانب النظري على واقع المؤسسة محل الدراسة، و ذلك بالاختيار وحدة الإخوة عموري للأجر الأحمر سيدي غزال بسكرة، و لقد كانت الدراسة في الفترة الممتدة من (2014/2012)، من أجل تحليل الوضع المالي للمؤسسة .

النتائج:

1- **النتائج النظرية :**

- يسمح التشخيص المالي الدائم بمعرفة نقاط القوى و نقاط الضعف بالمؤسسة .

- يعتبر التشخيص المالي خطوة جد هامة في اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية .

- يهدف المشخص من عملية التشخيص إلى اكشف الاختلالات التي تطرأ على مستوى القوائم المالية و معالجتها .

- تتم ممارسة عملية التشخيص بالاستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية،و تنتهي هذه العملية بالأداء رأي حول سلامة القوائم المالية التي تعتبر عن الوضع المالي للمؤسسة .

- المردودية المالية الجيدة تزيد من عمر المؤسسة كما تحفظ لها مكانتها في السوق، و تحقق لها استقلالية مالية .

2-النتائج التطبيقية :

-لا تستخدم المؤسسة التشخيص المالي.

- لا تقوم المؤسسة بتقيم مردوديتها .

- ليس لديهم أي اهتمام لتحسين الوضعية المالية للمؤسسة .

- ليس هناك فصل للمهام حيث أن هناك محاسب واحد يقوم بجميع الأمور المالية .

اختبار صحة الفرضيات :

الفرضية الأوالى : التشخيص المالي هو عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة .

فيما يخص الفرضية الأولى : التشخيص المالي هو عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة بالاستخدام مجموع من الأدوات و المؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوى و نقاط الضعف ذات الطبيعة المالية. (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى)**

الفرضية الثانية : المردودية المالية عبارة عن المردود المالي الناتج عن استخدام معين.

فيما يخص الفرضية الثانية : فإن المردودية المالية في عبارة عن الربح أو المردود المالي الناتج عن الاستغلال الأمثل لموارد المؤسسة المتاحة من أجل تعظيم ثروة الملاك و تسديد مختلف الالتزامات و الديون و تحقيق الاستمرارية و النمو و القدرة على فرض الوجود عن طريق تحقيق الاستقلالية المالية . (**وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية).**

الفرضية الثالثة : تستخدم مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر التشخيص المالي.

فيما يخص الفرضية الثالثة :حسب تصريحات رئيس مصلحة المحاسبة و المالية، لا تستخدم مؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر التشخيص المالي، ولا تولي اهتمام بهذا الجانب، كما أنها لا تستعين بالأطراف خارجية في هذا المجال، لأن الهدف الوحيد التي تسعى إليه المؤسسة هو كيفية الحصول على أعظم ربح بأقل تكلفة ممكنة . (**وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة).**

الفرضية الرابعة : تسعى مؤسسة الإخوة عموري للآجر الأحمر إلى تحسين مردوديتها المالية .

فيما يخص الفرضية الرابعة : لا تسعى مؤسسة الإخوة عموري للأجر الأحمر إلى تحسين مردوديتها،و ذلك حسب ما لحظناه خلال فترة الدراسة للانخفاض المستمر في مردوديتها من سنة إلى أخر، و لكون المؤسسة مازالت تعمل بالطريقة الكلاسيكية في عمليات الإنتاج، وهذا ما يجعل منتوج تقل جودته و يصبح أقل كفاءة و بتالي يقل الطلب عليه. كما أن ملاك المؤسسة و حسب تصريحات المدير العام ليسو مهتمين بالمؤسسة محل دراسة وذلك لأغراض استثمارية جديدة .

(وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة).

التوصيات :

- يجب على المؤسسة استخدام عملية التشخيص المالي لكي تحسن من مردوديتها المالية.

- يجب على المؤسسة تحسين مردوديتها المالية، للتحقق أهدافها و تضمن مكانتها في سوق و تحفظ استقلاليتها المالية .

- على الوحدة أن تغير آلاتها و معداتها الإنتاجية لتجنب الطريقة الكلاسيكية في الإنتاج للمحافضة على جودة منتوجها لزيادة الطلب عليه .

- يجب على المؤسسة استخدام التقنيات الحديثة في التسيير بغية الوصول إلى التسيير الجيد .

- العمل على توزيع المناصب حسب التخصص و الخبرة المهنية .

- محاولة المشاركة في الملتقيات الدولية و الوطنية الخاصة بالعملية التشخيص في المؤسسات الاقتصادية من أجل اطلاع على التطورات الحاصلة على مستواه.

- على الملاك الاهتمام أكثر بالوحدة لتحسين مردوديتها المالية .

أفاق الدراسة :

إن النتائج المتوصل إليها في هذا البحث فتحت أمامنا أفاقا بحثية نأمل أن تكون محل دراسات مستقبلية نجوزها في :

- دور التشخيص المالي في تحديد الفرص الاستثمارية .
- مساهمة التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية .

قائمة المراجع

قائمة الكتب العربية :

1- أحمد عبد الكريم ،"**سيكولوجية عسر القراءة (الديسلكسيا)**" ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، الأردن ،2008 .

2-إبراهيم خلدون شريفات،" **إدارة و تحليل مالي**"، دار وائل للنشر، عمان، 2001 .

3- **إلياس بن ساسي يوسف قريشي،"التسيير المالي (الإدارة المالية)"،دار وائل للنشر،عمان ،2006**.

4-جميل أحمد توفيق ، **"أساسيات الإدارة المالية"**، دار النهصة العربية للنشر ، بيروت، 2008.

5- زغيب مليكة ، ميلود بوشنقير ، **التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد**، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون ،الجزائر ، 2010.

6- زاهر عبد الرحيم عاطف، "**إدارة العمليات النقدية و المالية بين النظرية و التطبيق**"، دار الراية للنشر و التوزيع، عمان، 2008 .

7-حمزة محمود الزبيري، "**التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل**"، مؤسسة الوراق، عمان2000.

8 -حمزة الشمخي و إبراهيم الجزراوي،"**الإدرة المالية الحديثة**"، درا الصفاء للطباعة و النشر، الأردن،1998.

9- محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، فريد مصطفى ،"**الإدارة المالية مدخل اتخاد القرارات**"،الدار الجامعية الإسكندرية ،2008.

10 - مبارك لسلوس ، **التسير المالي** ، دوان المطبوعات ، الجزائر ،2004.

11-محمد محمود يوسف " **البعد الإستراتيجي لتقييم الأداء المتوازن**"،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، مصر ، 2005 .

12- محمد مطر ،"**الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني (الأساليب و الأدوات و الإستخدامات العملية)**" ، دار وائل للنشر و التوزيع ،عمان الأردن ،ط2 ،2006.

13- محمد فتوح ،"**أهم النسب و المؤشرات في عالم المال و الأعمال**" ، شعاع للنشر و العلوم ، 2010.

14- ناصر دادي عدون،" **تقنيات مراقبة التسير والتحليل المالي**" ، دار المحمدية، الجزائر، 2000.

15-ناصر دادي عدون ، "**أثر التشريع الجبائي على المردودية المؤسسة و هيكلها المالي**" ، دار المحمدية ، الجزائر ، 2008.

16- سعود العامري و عبد الستار الصياح ،" **الإدارة المالية أطر نظرية و حالات عملية**" ، دار وائل للنشر ، عمان 2003 .

17- سعيد فرحات جمعة ،"**الأداء المالي لمنظمات الاقتصادية** "، (التحديات الراهنة)،دار النشر الرياض ، المملكة العربية السعودية،2000.

18- عبد الغفار حنفي ، "**أساسيات الإدارة المالية دراسات الجدوى تحليل مالي** "، (هيكل رأس المال بيانات توزيع الأرباح)، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، مصر،2003.

19- عبد الهادي محمد سعيد ، "**الإدارة المالية**" ،دار الحامد للناشر و التوزيع ، عمان ، 2008.

20- علي عباس ، "**الإدارة المالية**" ،إثراء للنشر و التوزيع ، عمان ،2008 .

21- خليل أحمد الكايد،"**الإدارة المالية الدولية و العالمية التحليل المالي و الاقتصادي**"، دار كنوز المعرفة، عمان، ، 2010 .

22- صالح محمد الحناوي " **أدوات تحليل و التخطيط في الإدارة**" ، دار النهظة العربية.

.

المراجع باللغة أجنبية :

23-Alain Rivet : Gestion Financière- Analyse et politique financière de l'entreprise, Edition Ellipses, Paris 2003.

24- Patrick Piget . gestion financiére de lentreprise.2 eme édition. Economica.Paris.France , 2005 .

25-VIZZAVONAPATRICE : gestionfinanciére , analyse prévisionnelle, 9eme édition , berti édition ,1999Alger .

المذكرات و الاطروحات :

26- باكاري بلخير " **أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر**" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر ، 2010.

27- هارون مغريش هارون ،"**دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادية**"،دراسة حالة شركة الخزف الصحي جيجل،رسالة ماستر،تخصص تدقيق محاسبي،جامعة بسكرة،2012 .

28- حسيب بهلول ،" **التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية** "،دراسة حالة مذابح الغرب، رسالة ماجستير،تخصص مالية مؤسسة، جامعة عنابة،2008.

29- توفيق رفاع ، "**محددات اختبار الهيكل التمويلي للمؤسسة** " ، رسالة مجاستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ،2002 .

30- محمد أمين عكوش ،"**أثر تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على المردودية المالية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**"،دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن و مؤسسة مدبغة و مراطة الرويبة ، رسالة ماجيستير، تخصص محاسبة و تدقيق،جامعة الجزائر،2010.

31- عادل عشي ، "**الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس و تقييم** "، رسالة ماجستار غير منشورة ، جامعة بسكرة ، الجزائر 2001.

32-عقبة قطاف،"**أثر التشخيص المالي على تنافسية المؤسسة الاقتصادية في الجزائر**"، دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبر للجنوب،رسالة ماجستير،تخصص اقتصاد و تسيير،جامعة بسكرة،سنة 2008

33- فاتيحة بليحة ،"**دراسة علاقة ارتباط الهيكل المالي بالمردودية المالية**"،دراسة حالة مؤسسة الأنابيب بغرداية،رسالة ماجيستير غير منشورة،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،2012 .

.

المجـــلات :

34-هواري سويسي ، "**دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة** "، مجلة الباحث ، العدد 7 ،ورقلة ، الجزائر 2009 .

35- الشيخ الداوي ،" **تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء**" ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، جامعة الجزائر ، 2010.

الملتقـيات :

36- هشام طرادخوجة ، حمبلي حسين، "**تشخيص الخطر و محاولة تجنب العجز المالي و آثاره**"، ملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية ، يومي 2012/05/25/24 . المركز الجامعي سوق أهراس.

37- عريف عبد الرزاق، يحياوي مفيدة، **أثر IAS/IFRS على التحليل المالي**، الملتقى الدولي الأول حول SCF في ظل المعايير المحاسبية الدولية، يومي 17-2010/01/18، المركز الجامعي الوادي

38- رقية بوشوشة ، ماضي بالقاسم ، " **علاقة التشخيص المالي بإستراتيجية المؤسسة**"الملتقى الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسة الاقتصادية ، يومي 22-23 / 05 /2012 .المركز الجامعي سوق أهراس.

39- عيساني عامر، سلالي بوبكر،"**أثر التدريب و التأهيل في تحسين الإنتاجية الموارد البشرية**" ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ، جامعة العقيد الحاج لخضر ،باتنة ، الملتقى الدولي الأول يومي 13و14 ماي 2012 .

40- بدر الزمان حمقاني ،"**مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تفعيل أدوات التشخيص المالي للمؤسسة** "،الملتقى الوطني حول التشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية ، يومي 20-2010/05/21،المركز الجامعي ورقلة .

41- الشريف بوفاس ، بلال حاحلية ، " **التشخيص المالي المبني على المقاربة الوظيفية** " الملتقى الوطني حول للتشخيص المالي للمؤسسات الاقتصادية يومي 22 ،23 /2012/05 ، جامعة سوق هراس.

مواقع انترانت :

42-GadoiuMihaela , Financial Diagnostic Approches &complementarities,Pitesti University , p(01), disponible , sur :http//anale.steconomiceuoradea.ro day،12/ 01/2017.

(03) الملحق رقم

لسنة 2012

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099607010255433

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2012	2011
Ventes et produits annexes		532 953 029,46	
Variation stocks produits finis et en cours		4 695 434,80	
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**537 648 464,26**	
Achats consommés		-185 479 103,97	
Services extérieurs et autres consommations		-4 445 220,58	
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-189 924 324,55**	
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**347 724 139,71**	
Charges de personnel		-95 350 805,62	
Impôts, taxes et versements assimilés		-16 838 073,24	
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**235 535 260,85**	
Autres produits opérationnels		629 989,20	
Autres charges opérationnelles		-270,71	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-86 166 770,55	
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**149 998 208,79**	
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**149 998 208,79**	
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-29 850 231,07	
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**538 278 453,46**	
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-418 130 475,74**	
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**120 147 977,72**	
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**120 147 977,72**	

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099607010255433

الملحق رقم (01) لسنة 2013

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2013			2012
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		81 038,00	2 701,27	78 336,73	
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 159 050,00		4 159 050,00	4 159 050,00
Bâtiments		61 829 588,34	28 465 373,16	33 364 215,18	36 397 325,66
Autres immobilisations corporelles		1 173 066 454,86	792 057 560,52	381 008 894,34	418 344 653,30
Immobilisations en concession		1 820 000,00	889 000,00	931 000,00	980 000,00
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		36 254 007,00		36 254 007,00	33 220 000,00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 277 210 138,20	821 414 634,95	455 795 503,25	493 101 028,96
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		148 309 903,85		148 309 903,85	68 461 941,20
Créances et emplois assimilés					
Clients		178 502 252,07	26 149,20	178 476 102,87	54 367 240,67
Autres débiteurs		10 916 589,39		10 916 589,39	23 634 617,10
Impôts et assimilés		32 377 782,25		32 377 782,25	18 584 905,53
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		35 274 044,45		35 274 044,45	33 448 067,52
TOTAL ACTIF COURANT		405 380 572,01	26 149,20	405 354 422,81	198 496 772,02
TOTAL GENERAL ACTIF		1 682 590 710,21	821 440 784,15	861 149 926,06	691 597 800,98

الملحق رقم (01)
السنة 2014

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024227555

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		81 038,00	18 908,87	62 129,13	78 336,73
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 159 050,00		4 159 050,00	4 159 050,00
Bâtiments		61 829 588,34	32 449 180,64	29 380 407,70	33 364 215,18
Autres immobilisations corporelles		1 134 667 273,12	802 822 767,20	331 844 505,92	381 008 894,34
Immobilisations en concession		1 820 000,00	938 000,00	882 000,00	931 000,00
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		11 254 007,00		11 254 007,00	36 254 007,00
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 213 810 956,46	836 228 856,71	377 582 099,75	455 795 503,25
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		200 816 501,19		200 816 501,19	148 309 903,85
Créances et emplois assimilés					
Clients		252 704 634,89	26 149,20	252 678 485,69	178 476 102,87
Autres débiteurs		1 098 544,39		1 098 544,39	10 916 589,39
Impôts et assimilés		29 500 894,92		29 500 894,92	32 377 782,25
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		7 476 206,64		7 476 206,64	35 274 044,45
TOTAL ACTIF COURANT		491 596 782,03	26 149,20	491 570 632,83	405 354 422,81
TOTAL GENERAL ACTIF		1 705 407 738,49	836 255 005,91	869 152 732,58	861 149 926,06

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099607010255433

الملحق رقم (01)
لسنة 2012

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2012			2011
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		4 159 050,00		4 159 050,00	
Bâtiments		61 829 588,34	25 432 262,68	36 397 325,66	
Autres immobilisations corporelles		1 121 061 443,98	702 716 790,68	418 344 653,30	
Immobilisations en concession		1 820 000,00	840 000,00	980 000,00	
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		33 220 000,00		33 220 000,00	
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COURANT		1 222 090 082,32	728 989 053,36	493 101 028,96	
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		68 461 941,20		68 461 941,20	
Créances et emplois assimilés					
Clients		54 393 389,87	26 149,20	54 367 240,67	
Autres débiteurs		23 634 617,10		23 634 617,10	
Impôts et assimilés		18 584 905,53		18 584 905,53	
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		33 448 067,52		33 448 067,52	
TOTAL ACTIF COURANT		198 522 921,22	26 149,20	198 496 772,02	
TOTAL GENERAL ACTIF		1 420 613 003,54	729 015 202,56	691 597 800,98	

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099607010255433

الملحق رقم (03)
لسنة 2013

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2013	2012
Ventes et produits annexes		488 363 095,47	532 953 029,46
Variation stocks produits finis et en cours		-2 775 014,00	4 695 434,80
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**485 588 081,47**	**537 648 464,26**
Achats consommés		-169 121 646,33	-185 479 103,97
Services extérieurs et autres consommations		-7 232 855,40	-4 445 220,58
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-176 354 501,73**	**-189 924 324,55**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**309 233 579,74**	**347 724 139,71**
Charges de personnel		-108 652 093,88	-95 350 805,62
Impôts, taxes et versements assimilés		-15 836 873,00	-16 838 073,24
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**184 744 612,86**	**235 535 260,85**
Autres produits opérationnels		1 534 276,60	629 989,20
Autres charges opérationnelles		-2 555 285,81	-270,71
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-92 425 581,59	-86 166 770,55
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**91 298 022,06**	**149 998 208,79**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**91 298 022,06**	**149 998 208,79**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-24 684 783,00	-29 850 231,07
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**487 122 358,07**	**538 278 453,46**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-420 509 119,01**	**-418 130 475,74**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**66 613 239,06**	**120 147 977,72**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		60 335 660,00	
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		-27 782 058,00	
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**32 553 602,00**	
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**99 166 841,06**	**120 147 977,72**

الملحق رقم (04)
لسنة 2014

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024227555

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		52 000 000,00	52 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		2 600 000,00	2 600 000,00
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		37 874 290,15	99 166 841,06
Autres capitaux propores - Report à nouveau		106 869 189,52	7 702 348,46
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		199 343 479,67	161 469 189,52
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		20 000 000,00	20 000 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		20 000 000,00	20 000 000,00
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		341 843 679,67	374 200 810,54
Impôts		29 690 605,00	43 818 905,00
Autres dettes		278 215 178,83	261 661 021,00
Trésorerie passif		59 789,41	
TOTAL III		649 809 252,91	679 680 736,54
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		869 152 732,58	861 149 926,06

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (02)

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

لسنة 2012

EXERCICE:01/01/12 AU 31/12/12

N° D'IDENTIFICATION:099607010255433

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2012	2011
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		52 000 000,00	
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		2 600 000,00	
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		120 147 977,72	
Autres capitaux propores - Report à nouveau		7 698 636,44	
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		182 446 614,16	
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		20 000 000,00	
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		20 000 000,00	
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		300 169 278,23	
Impôts		8 666 153,82	
Autres dettes		180 315 754,77	
Trésorerie passif			
TOTAL III		489 151 186,82	
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		691 597 800,98	

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099607010255433

الملحق رقم (02) لسنة 2013

EXERCICE:01/01/13 AU 31/12/13

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2013	2012
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		52 000 000,00	52 000 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)		2 600 000,00	2 600 000,00
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		99 166 841,06	20 147 977,72
Autres capitaux propores - Report à nouveau		7 702 348,46	7 698 636,44
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**161 469 189,52**	**182 446 614,16**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières		20 000 000,00	20 000 000,00
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance			
TOTAL II		**20 000 000,00**	**20 000 000,00**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		374 200 810,54	300 169 278,23
Impôts		43 818 905,00	8 666 153,82
Autres dettes		261 661 021,00	180 315 754,77
Trésorerie passif			
TOTAL III		**679 680 736,54**	**489 151 186,82**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**861 149 926,06**	**691 597 800,98**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

SARL LES FRERES AMOURI

ZONE INDUSTRIELLE N° 36 BISKRA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:000007024227555

(03) الملحق رقم

لسنة 2014

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		485 192 602,28	488 363 095,47
Variation stocks produits finis et en cours		7 961 715,00	-2 775 014,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**493 154 317,28**	**485 588 081,47**
Achats consommés		-203 304 009,58	-169 121 646,33
Services extérieurs et autres consommations		-4 158 785,79	-7 232 855,40
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-207 462 795,37**	**-176 354 501,73**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**285 691 521,91**	**309 233 579,74**
Charges de personnel		-131 011 223,76	-108 652 093,88
Impôts, taxes et versements assimilés		-11 829 721,00	-15 836 873,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**142 850 577,15**	**184 744 612,86**
Autres produits opérationnels		34 715 296,48	1 534 276,60
Autres charges opérationnelles		-27 957 060,72	-2 555 285,81
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-99 154 129,76	-92 425 581,59
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**50 454 683,15**	**91 298 022,06**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**50 454 683,15**	**91 298 022,06**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-12 580 393,00	-24 684 783,00
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**527 869 613,76**	**487 122 358,07**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-489 995 323,61**	**-420 509 119,01**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**37 874 290,15**	**66 613 239,06**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			60 335 660,00
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			-27 782 058,00
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			**32 553 602,00**
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**37 874 290,15**	**99 166 841,06**